العدد الرابع عشر-السنة الثانية- مارس 2021

الأفق الإستراتيجي

STRATEGIC OFOK

التعاون الاستراتيجي التركي السعودي..
فرصة أم تحدٍّ أم أمل؟

الاستقرار في الشرق الأوسط والصراع الأمريكي الإيراني

10 وظائف سيزداد الطلب عليها في المستقبل

الأفق الإستراتيجي

STRATEGIC OFOK

مجلة نصف شهرية مترجمة (تصدر شهرياً مؤقتاً) العدد الرابع عشر مارس 2021م

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز أفق المستقبل للاستشارات وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center For Consultancy

مجلة دورية نصف شهرية مترجمة تعتني بما يصدر عن مراكز الأبحاث العالمية في مجال الفكر الإستراتيجي والاستشارات بكافة أنواعها. وبما يصدر عن المجلات والصحف العالمية حول قضايا الشرق الأوسط، نقدمها للقارئ من خلال ترجمة رصينة ودقيقة مع ذكر رابط المصدر لمن أراد الاطلاع على المقال من مصدره الأصل.

رئيس التحرير
محمد سالم الراشد
مدير التحرير
محمود المنير
ترجمة
مركز أفق المستقبل
إخراج وتصميم
مصطفى محمود
@darshwashere
المقاس: A4
عدد الصفحات: 63
العدد الرابع عشر
السنة الثانية مارس 2021

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

حديث الشهر 8

شؤون خليجية

سياسة الجمود الدائم في الكويت 13

التداعيات الاستراتيجية لزيارة لافروف الخليجية 17

استراتيجية دول الخليج في التعامل مع الحرب الباردة بين الصين وأمريكا 19

الاستراتيجية الأمريكية وتداعياتها على العلاقات الروسية الخليجية 22

ملف العدد/شؤون دولية

الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب أكثر من مجرد صفقة مع إيران 27

لماذا تخاطر الولايات المتحدة بالتورط في مواجهة عسكرية مع إيران؟ 31

تركيا وإيران.. صراع على النفوذ قد يفضي إلى الصدام في العراق 34

استراتيجية إيران للحفاظ على قدراتها النووية 37

تحليل سياسي

قاذفات B-52s في الشرق الأوسط ماذا يعني ذلك جيوسياسياً؟ 40

الانسحاب التكتيكي للإمارات من المشاركة الاستراتيجية في اليمن 43

تداعيات رفض الحوثيين لمبادرة السعودية وجهود واشنطن لوقف الحرب 46

وعي استراتيجي

مفهوم التخطيط الاستراتيجي وعناصرة ومراحل تنفيذة 48

20 انحيازًا سلوكيًا يمكن أن يؤثر في قراراتنا اليومية 51

شؤون اقتصادية

الإمارات.. تدخل حلبة المنافسة الإقليمية على المواهب الأجنبية 54

استشارات إدارية

بعد انتشارة في أزمة كوفيد-19.. ما مستقبل العمل عن بعد؟ 58

10 وظائف سيزداد الطلب عليها في المستقبل 63

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center For Consultancy

مركز أفق المستقبل

مركز متخصص يقدم الاستشارات في مجال استراتيجيات إدارة الدولة والحكومات والهيئات الأهلية في نطاق منطقة الخليج والجزيرة العربية ، كما يقدم الخدمات اللازمة للجمهور في مجال التنمية والتطوير السياسي والفكري والإداري والاستراتيجي ويقدم المركز الخدمات الاحترافية وفقا للبرامج والمشاريع التي يعدها خبراء متخصصون.

أهداف المركز

يسعى المركز لتحقيق الأهداف التالية:

1. توفير قاعدة المعلومات والبيانات واستثمارها في مجال الاستشارات والدراسات.
2. تقديم المشورة العلمية للدراسات والمشاريع التنموية في مجالات عمل المركز.
3. تقديم الاستشارات وترشيد السياسات في نطاق الخليج والجزيرة العربية.
4. تطوير المبادرات العملية لتنمية وتطوير الشباب في مجال الفكر الإدراي والاستراتيجي والسياسي.

خدمات المركز

يقدم المركز الخدمات التالية للهيئات والمؤسسات والأفراد:

1. الاستشارات في مجال عمل المركز، وأوراق تقديرالموقف.
2. التأهيل التنموي من خلال الدورات المتخصصة والبرامج المنهجية.
3. الدراسات والبحوث التنموية والإصدارات فى مجال عمل المركز.
4. إقامة ورعاية المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والتفكير وورش العمل.
5. ا لمبادرات والمشاريع البحثية والدراسات العلمية والتعاون المحلي والدولي.
6. يصدر المركز النشرات والدوريات والمعلومات والتقارير.

الملخص التنفيذي للعدد الرابع عشر مارس 2021

يصدر هذا العدد الرابع عشر من مجلة الأفق الاستراتيجي بينما تترقب المنطقة كيف ستنتهى الحرب في اليمن بعد المبادرة السعودية للسلام ، ومن جانب آخر لازالت الخطوات تجاه العودة للمفاوضات حول الملف النووي الإيراني وئيدة ، ولاندرى من سيكون صاحب الخطوة الأولى لدعوة الطرف الآخر لمائدة المفاوضات،ويناقش هذا العدد في هذا الصدد الكثير من الموضوعات ذات الصلة في ظل التحولات التي تشهده المنطقة لاسيما بعد زيارة سيرجي لافروف لدول الخليج ، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي وردت في هذا العدد .

استراتيجية إيـران للحفاظ على قدراتها النووية

كتب المحلل السياسي الأمريكي جورج فريدمان، في موقع «جيوبوليتيكال فيوتشرز»، مقالا لتحليل الموقف الإيراني بشأن ملفها النووي ، وكيف أنها تناور للحفاظ على قدرتها النووية دون امتلاك قنبلة نووية بالفعل فإلى تفاصيل المقال .

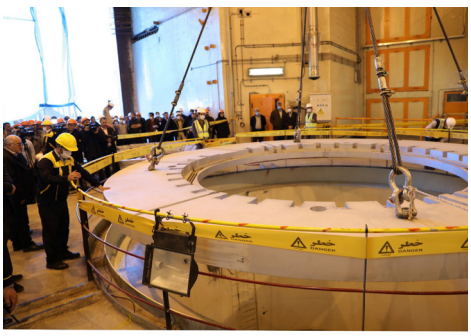

المصدر
GPF GEOPOLITICAL FUTURES
الرابط
https://bit.ly/2OiYIIW

استراتيجية إيران للحفاظ على قدراتها النووية

الكاتب: جورج فريدمان

كتب المحلل السياسي الأمريكي جورج فريدمان، في موقع «جيوبوليتيكال فيوتشرز»، مقالا لتحليل الموقف الإيراني بشأن ملفها النووي ، وكيف أنها تناور للحفاظ على قدرتها النووية دون امتلاك قنبلة نووية بالفعل فإلى تفاصيل المقال.

أعلنت إيران أنها لن تحضر الجولة الأولى من المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق النووي. وتقول طهران إن العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» يجب أن ترفع أولا لبدء المحادثات. ومن الواضح أن هذا التكتيك يهدف إلى تحسين موقف إيران التفاوضي مع الولايات المتحدة. لكن هذا الموقف يجب أن يكون ذا مصداقية، وأن يُقرأ بهذه الطريقة من كلا الجانبين.

وتعتبر إيران أن الرئيس الأمريكي «جو بايدن» في موقف ضعيف فيما يخص هذه القضية باعتبار أنه لطالما أكد أن التخلي عن الاتفاق النووي كان خطأ سيصححه في أول فرصة.

بشأن ملفها النووي ، وكيف أنها تناور للحفاظ على قدرتها النووية دون امتلاك قنبلة نووية بالفعل فإلى تفاصيل المقال .

أعلنت إيران أنها لن تحضر الجولة الأولى من المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق النووي. وتقول طهران إن العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» يجب أن ترفع أولا لبدء المحادثات. ومن الواضح أن هذا التكتيك يهدف إلى تحسين موقف إيـران التفاوضي مع الولايات المتحدة. لكن هذا الموقف يجب أن يكون ذا مصداقية، وأن يُقرأ بهذه الطريقة من كلا الجانبين.للمزيد من التفاصيل طالع المقال ص37.

التداعيات الاستراتيجية لزيارة لافروف الخليجية

تأتي زيارة وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» إلى الخليج، في وقت يكافح فيه قادة الشرق الأوسط من أجل

المصدر
MEE MIDDLE EAST EYE
الرابط
https://bit.ly/37dCdGT

التداعيات الاستراتيجية لزيارة لافروف الخليجية

تأتي زيارة وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» إلى الخليج، في وقت يكافح فيه قادة الشرق الأوسط من أجل التكيف مع إعادة ضبط «جو بايدن» للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

وجاءت زيارة «لافروف» إلى السعودية والإمارات وقطر بعد أسبوع من نشر الولايات المتحدة تقريرا استخباراتي يحمل المسؤولية لولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» على اغتيال الصحفي «جمال خاشقجي» عام 2018. وقبل ذلك، أوقفت الولايات المتحدة بيع الأسلحة الهجومية إلى المملكة، والتي يمكن أن تستخدمها الرياض في حرب اليمن.

ويسافر «لافروف» أيضا إلى المنطقة في وقت ما زال فيه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» يتطلع مكالمة هاتفية من «بايدن»، بينما ترسل إسرائيل إشارات بأنها قد لا تنخرط مع الجهود الأمريكية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران. وأنها قد تتصرف بشكل منفرد لمواجهة الطموحات النووية للجمهورية الإسلامية. ومن المؤكد أن «لافروف» يرغب في الاستفادة من

الاضطراب الذي نسبب به «بايدن» في الشرق الأوسط وسط تصورات بأن إعادة ضبط العلاقات مع السعودية وتأخر المكالمات الهاتفية يشير إلى أن الولايات المتحدة تخفض أهمية الشرق الأوسط في استراتيجيتها العالمية، ما يعني تخفيض التزاماتها الأمنية وربما الانسحاب.

نقاسم الأعباء.

وربما تريد الولايات المتحدة إعادة هيكلة التزاماتها في الشرق الأوسط من خلال المزيد من التعاون في تقاسم الأعباء والتعاون الإقليمي ولكن من غير المرجح أن تتخلى عن الشرق الأوسط تماما.

والسؤال هو ما إذا كان الاضطراب الذي نسبب فيه «بايدن» يشكل إشارة إلى نوايا الولايات المتحدة أم محاولة متعمدة لجعل الحلفاء والشركاء يتخبطون في حالة عدم يقين في محاولة لزيادة نفوذ الإدارة الأمريكية.

نتائج استراتيجية

وسوف تكون هناك نتائج استراتيجية مفيدة غير مقصودة تنجم عن قناعة الإدارة الأمريكية بأن استعادة نفوذ الولايات المتحدة الذي تضرر بسبب الرئيس السابق «دونالد ترامب»، مرتبط باستهداف حل الأزمات الطارئة المحلية مثل الوباء والاقتصاد وكذلك إصلاح العلاقات مع حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا وآسيا.

وقد يقدم «لافروف» معروفا لإدارة «بايدن» عن غير قصد بمحاولة استغلال الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها لدفع خطة روسية حول

التكيف مع إعادة ضبط «جو بايدن» للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

وجاءت زيارة «لافروف» إلى السعودية والإمارات وقطر بعد أسبوع من نشر الولايات المتحدة تقريراستخباراتي يحمّل المسؤولية لولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» على اغتيال الصحفي «جمال خاشقجي» عام 2018. وقبل ذلك، أوقفت الولايات المتحدة بيع الأسلحة الهجومية إلى المملكة، والتي يمكن أن تستخدمها الرياض في حرب اليمن. للمزيد من التفاصيل طالع المقال ص17.

تركيا وإيران .. صراع على النفوذ قد يفضي إلى الصدام في العراق

على مدى الأسابيع الماضية، أصبح العراق نقطة احتكاك رئيسية بين إيران وتركيا. وانتقد السفير الإيراني لدى العراق «إيراج مسجدي»، في 27 فبراير/شباط، التدخل العسكري التركي في العراق، داعيا أنقرة إلى سحب قواتها من العراق.

وقال «مسجدي» في مقابلة مع قناة «رووداو» الكردية: «لا نقبل إطلاقا من أي دولة، سواء كانت تركيا أو أي دولة أخرى، التدخل في العراق عسكريا أو أن يكون لها وجود عسكري في العراق». وشدد كذلك على أن «العراق يجب أن يحافظ على أمن العراق».

للمزيد من التفاصيل طالع المقال ص34.

سياسة الجمود الدائم في الكويت

بدت الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة الكويتي الـ16، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2020، وكأنها مشهد معاد من الماضي. وكالعادة فشل اجتماع كتلة المعارضة قبل الجلسة الافتتاحية في رسم الأولويات و«تنسيق» الأصوات حول متحدث عن الكتلة في عام 2020 مثلما حدث في عام 2016. وقد حدث هذا بالرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدتها المعارضة بهدف ضمان ذلك.

ولم يستعد رئيس مجلس الأمة «مرزوق الغانم» منصبه هذه المرة. وكان «الغانم» شخصية رئيسية في مواءمة احترام الفرع التشريعي للسلطة التنفيذية التي تقودها الأسرة الحاكمة منذ عام 2013، حتى أنه ذهب إلى حد معارضة قانون العفو عن أعضاء المعارضة البرلمانية المنفيين. للمزيد من التفاصيل طالع المقال ص13.

لماذا تخاطر الولايات المتحدة بالتورط في مواجهة عسكرية مع إيران ؟

أشاد العديد من الأمريكيين والأوروبيين بتوجيه الرئيس الأمريكي «جو بايدن» ضربة عسكرية ضد الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في سوريا. وهم يرون أن استعراض القوة هذا كان ضروريا لإثبات مصداقية الإدارة الأمريكية الجديدة في ردع الهجمات المستقبلية ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف.

وهناك شعور أيضا لدى الأوروبيين أنه نظرا لأن «بايدن» ليس «دونالد ترامب»، فيمكن للولايات المتحدة الآن شن ضربات عسكرية بطريقة محسوبة تتجنب التصعيد. لكن في ساحات المعارك الفوضوية في الشرق الأوسط، تعتبر هذه الخطوة مخاطرة كبيرة. للمزيد من التفاصيل طالع المقال ص31.

10 وظائف سيزداد الطلب عليها في المستقبل

بعد جائحة كورونا تغيرت الكثير من الأمور في العالم الحديث، من بينها سوق العمل الذي شهد تلاشي العديد من الوظائف التي ظلت موجودة لسنوات طويلة، وظهور وظائف أخرى لتلبية الاحتياجات الجديدة التي يطلبها سوق العمل.

ومن أجل مواكبة الأوضاع الجديدة أصبح لزامًا على الأشخاص أن يطوروا مهاراتهم ليجدوا مكانًا لهم في سوق العمل، وفي هذا السياق نستعرض الوظائف الناشئة التي ستهيمن على مستقبل العمل، حتى يعرف الأشخاص الاتجاه الذين سيكون عليهم السير به. للمزيد من التفاصيل طالع المقال ص63.

حديث الشهر

التعاون الاستراتيجي التركي-السعودي..

فرصة أم تحدٍّ أم أمل؟

الكاتب: **محمد سالم الراشد- رئيس التحرير**

في يوم السبت 2021/3/27م، وقّعت إيران والصين من قِبَل وزيري خارجية البلدين اتفاق تعاون إستراتيجي مدته 25 عاماً، وذكـرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، في اليوم التالي (2021/3/28م)، أن مسودة الاتفاق التي حصلت عليها العام الماضي تُفَصل 400 مليار دولار من الاستثمارات الصينية في عشرات المجالات بما في ذلك البنوك والاتصالات والموانئ والسكك الحديدية والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات الـ25 المقبلة، وستحصل الصين على إمدادات منتظمة وبأسعار مخفضة جداً من النفط الإيراني، كما دعت المسودة إلى تعميق التعاون العسكري بما في ذلك التدريبات والبحوث المشتركة وتطوير الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية؛ مما يمكّن الصين من نفوذ بارز في الخليج والشرق الأوسط، ويرفع مستوى الصراع مع الولايات المتحدة في المنطقة.

وهي اتفاقية تمتلك أهمية جيوسياسية كبرى لكونها تشمل أيضاً تبادل خبرات عسكرية وقـدرات دفاعية وتعاوناً أمنياً وإسناداً في المحافل الدولية، لا بل أكثر من ذلك، هو اتفاق على توسيع التعاون بين الجامعات وأقسام التكنولوجيا والعلوم والسياحة.

وبحسب الاتفاقية ستكون إيران قلب التجارة بين الشرق والغرب، حيث تنص الاتفاقية على قيام الصين بإنتاج الكثير من البضائع في إيران.

وإذا وضعنا في الاعتبار الاتفاق الإيراني الروسي، في عام 2001م، للتعاون في المجال النووي، وذلك لمدة 20 عاماً، فإن المنطقة مقبلة على صراع جيوسياسي وإستراتيجي مخيف؛ مما يجعل دول الخليج العربي أمام تهديدات وتحديات جديدة في عهد الرئيس الأمريكي «بايدن» الذي باشر سياساته المحبطة تجاه المنطقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ستظل دول الخليج وخصوصاً الدولة الأكبر المملكة العربية السعودية خاضعة لنتائج هذه المتغيرات الجيوسياسية، وستظل مكبَّلة اليدين أمام التصرف لمصالحها الإستراتيجية؟ إن المعوّل الأكبر اليوم يقع على دور المملكة العربية السعودية في استعادة المبادرة لإعادة ترتيب رؤيتها الإستراتيجية الأمنية التي يجب أن تتكيف مع هذه المتغيرات.

فإيران اليوم لديها اتفاقيات إستراتيجية مع روسيا والصين، وهي مهدد لأمن المنطقة ونفوذها يزداد توغلاً في منطقة الشرق الأوسط والخليج واليمن، وفي الوقت نفسه تستخدم نفوذها في العراق وسورية واليمن للتفاهم مع الولايات المتحدة.

إن استعادة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية من السيطرة الإيرانية مهمة لا تستطيع السعودية وحدها أو حتى مصر بمواجهتها، ونظراً لأن الإدارة الأمريكية تتصرف بأسلوب ابتزازي مع المملكة العربية السعودية وتركيا في آن واحد، فإن مهددات الخطر الإيراني والصيني ومزاجية الرئيس الأمريكي الجديدة ستظل المعادلة الجيوسياسية لفرض سياسات أمنية واقتصادية لمصلحة الولايات المتحدة وحليفها الأبدي الكيان الصهيوني، وستظل دول المنطقة في الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية تحت وطأة السياسة والمزاج الأمريكي الذي يبحث عن مصلحته ولو بالتفاهم مع الإيرانيين حول أزمة النووي على حساب مصلحة المملكة ودول الخليج.

الفرص المتاحة

إن الفرصة متاحة اليوم للمملكة العربية السعودية الدولة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي ولتركيا بثقلها وقوتها العسكرية والاقتصادية في إعادة صياغة علاقات جيوسياسية وإستراتيجية لمصلحة الطرفين بعد التقارب الإيراني الصيني، والدعم الروسي، ومزاجية السياسات الأمريكية في المنطقة، خصوصاً ما يتعلق بملف اليمن، واعتبار الحوثيين منظمة غير إرهابية مع كل ما يحدث من إطلاق صواريخ ومسيّرات ضد أهداف مدنية وعسكرية سعودية.

خطوات إيجابية

في ديسمبر 2020م، حضر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مؤتمر قمة العشرين الذي عُقد في المملكة بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسبق أن قامت المملكة بتقديم مساعدات لضحايا زلزال إزمير، ولقاء وزيري خارجية البلدين فيصل بن فرحان آل سعود، ومولود جاويش أوغلو؛ مما فتح الباب لروح جديدة تفتح المجال لمناقشة تطوير العلاقات بين البلدين.

إن التحديات الصينية والإيرانية والأمريكية لتركيا في ملفات نفوذها كملف الأكراد وسورية والبحر المتوسط، تشكّل أيضاً هاجساً ودافعاً مشتركاً مع دول المنطقة من تغوّل هذه القوى الدولية على جغرافية ومصالح دولها.

ودعمت الولايات المتحدة القوات الكردية لتظل مصدراً للتوتر على الحدود التركية، ففي بيان صادر عن وكالة التعاون الأمني التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، تم الكشف عن أكبر صفقة تسليح تقدمها أمريكا للقوات الكردية بالعراق، وذلك حين وافقت على بيع أسلحة ومعدات بقيمة 295.6 مليون دولار لوحدات البيشمركة الكردية التابعة لإقليم كردستان العراق.

والدعم الأمريكي للأكراد لم يتوقف على العراق فحسب، كذا التسليح، فهناك مؤازرة وتأييد قوي من قبل واشنطن حيال قوات سورية الديمقراطية ووحدات الشعب الكردية، حيث يشير العديد من التقارير إلى حصول تلك القوات على دعم عسكري ولوجستي من قبل البنتاجون.

والمتحدث باسم قوات سورية الديمقراطية طلال سلو، في تصريحات سابقة له، كشف عن بعض المساعدات العسكرية الأمريكية لوحدات حماية الشعب الكردية التي تعد القوة الأساسية في صفوف قواته، موضحاً أن وزارة الدفاع الأمريكية زودت المقاتلين الأكراد بعدد من المركبات والمدرعات وناقلات الجنود وبعض الأسلحة الثقيلة التي تستطيع من خلالها مواصلة القتال داخل سورية.

وعلى الجانب الآخر، تدخلت إيران في الحرب بين

أرمينيا وأذربيجان لصالح الأولى، وتم الكشف عن وجود تعاون روسي – إيراني، لنقل السلاح إلى أرمينيا، ففي يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2020م، نشرت صحيفة «إيكونوميك نيوز» الألمانية تقريراً، نقلاً عن «وكالة الأنباء الأذربيجانية» (أزدتودي)، قالت فيه: إن أسلحة روسية تُنقل إلى أرمينيا عبر الأراضي الإيرانية، ونشر موقع وكالة أنباء «أزدتودي» الأذري مقطع فيديو يتعلق بهذا الخبر، موضحاً مكان ووقت نقل هذه الشحنات العسكرية.

وفي ظل تحدي فيروس «كورونا» الذي يهدد الصحة العامة في المنطقة والعالم، وتراجع الاقتصاد بسبب الإغلاق المتذبذب لأسواق العمل وخطوط التجارة ومؤسسات الإنتاج والتبادل التجاري؛ فإن اقتصاد البلدين سيتأثران مستقبلاً.

فبالنسبة للاقتصاد، يعيش الاقتصاد التركي أزمة مركبة، وتعيش الليرة التركية فترة عصيبة بعد تراجع سعرها بنسبة زادت على 140% بين عامي 2015 و2021م، ومن أبرز أسباب هذا التراجع هروب الاستثمارات وتراجع السياحة وتبعات جائحة كورونا، وانخفضت الليرة التركية بنسبة تصل إلى 17% بعد قرار الرئيس رجب طيب أردوغان المفاجئ باستبدال رئيس البنك المركزي في البلاد.

وكذلك يشهد الاقتصاد السعودي تحديات كبيرة بفعل هجمات الحوثيين المتكررة على منشآتها النفطية، وأفادت بيانات رسمية بأن الاقتصاد السعودي انكمش 3.9% في الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها قبل عام، إذ تأثر بتراجع كبير في قطاع النفط في ظل خفض المملكة للإنتاج، في حين تباطأ القطاع غير النفطي أيضاً بسبب الضرر الناجم عن جائحة فيروس كورونا.

وأظهرت البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية أن القطاع النفطي انكمش 8.5%، فيما هبط القطاع غير النفطي 0.8%.

إن من أهم الفرص المتاحة اليوم بين المملكة العربية السعودية وتركيا هو تسييج تعاون مشترك فيما تتعرض له الدولتان من ضغوط أمريكية في قراراتهما الجيوسياسية في سورية أو اليمن، أو في صراع النفوذ الإيـراني في التفاوض على مستقبل سورية أو اليمن، ويمكن أن تمتلك الدولتان (السعودية وتركيا) رؤية مشتركة تحفظ فيها مصالح شعبي هاتين الدولتين العربيتين (اليمن وسورية)، وفي الوقت نفسه تقلص النفوذ الإستراتيجي في الحلول السياسية القادمة.

لقد أثبت سلاح المسيّرات التركية حسم المعارك في أذربيجان وشمال سورية وليبيا بما يؤهله ليصبح أداة إستراتيجية للتعاون مع المملكة العربية السعودية، خصوصاً بعد أن وقّعت المملكة عقداً مع شركة «فيستل» للصناعات الدفاعية التركية لصناعة المسيّرات، وهذا ما أكده الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن بلاده من بين أفضل 3 - 4 دول حول العالم في تصنيع الطائرات المسيّرة، وأن تركيا صدَّرت أكثر من 130 «منصة بحرية» محلية تجاوزت قيمتها 3 مليارات دولار، وأعلن أن حجم صادرات تركيا الدفاعية سنوياً ارتفع من 248 مليون دولار إلى 3 مليارات دولار، وتعد تركيا واحدة من 10 دول يمكنها تصميم وصناعة وصيانة سفنها الحربية.

إن حرب اليمن يمكن حسمها بمثل هذا السلاح العملي، وفي الملف الفلسطيني؛ فإن رؤية الدولتين تتفقان مع الحل العربي الذي تتمثل في المبادرة السعودية التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، فالمملكة العربية السعودية لا تتوافق مع التطبيع بالشكل الذي سارت عليه دولتان خليجيتان.

وقد أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، أن بلاده لا تزال تصر على أنه لا يمكنها تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» إلا بعد توصلها إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

وغيَّرت تركيا مؤخراً سياستها الخارجية بشكل خاص

تجاه «إسرائيل» بسبب سياساتها في فلسطين وفي شرق المتوسط.

إن توافر الفرص الاستثمارية في تركيا والمملكة العربية السعودية وهما من أكبر الأسواق التجارية الاستثمارية في المنطقة وحجم الاقتصادين يؤهلهما إلى تكامل اقتصادي يحقق الربح لكلا الطرفين، ويرتفع باقتصاد البلدين في ظل أزمة «كورونا» والتحديات المستقبلية لانخفاض أسعار النفط، وحاجة تركيا للنفط والغاز من منطقة الخليج، حيث كشف بنك الكويت الوطني عن توقعاته بنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة 3.2% في عام 2022م، ويرتفع إلى 3.5% في العام الذي يليه (2023م)، بعد النمو المتوقع بنسبة 1.1% في عام 2021م، الذي تأثر على خلفية تخفيض حصص إنتاج النفط.

ومع بدء الاتصالات الأخيرة بين تركيا ومصر فإن ذلك يوفر فرصة جيدة لتجسيد العلاقات بين تركيا والمملكة العربية السعودية لإعادة التفكير في المصالح الجيوسياسية والإستراتيجية لهذه الدول الثلاث، في ظل وجود مشروع إيراني وصهيوني يهدف للسيطرة على الممرات المائية وضغوط التجارة وتقسيم المنطقة ويشعل الصراعات الداخلية فيها.

إن فتح صفحة جديدة من المصالحة الخليجية بين قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين يفتح الطريق لدعم تعاون سعودي تركي يجسِّد حالة إستراتيجية للتوازن الأمني في المنطقة.

من جهة أخرى فإن طبيعة العلاقات التركية المتميزة بين تركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وباكستان أيضاً توفر سنداً جغرافياً وعسكرياً وأمنياً لحماية المنطقة من نفوذ المشاريع الدولية والإقليمية، وخصوصاً المهدد الإيراني والصهيوني.

الإشكاليات:

قد يواجه التفاهم السعودي - التركي مستقبلاً عدة إشكاليات منها:

- التحرك الصهيوني في المنطقة لإفشال أي تعاون إستراتيجي بين البلدين، حيث هاجمت صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية اليمينية تركيا، على خلفية اعتراضها على الاتفاق الذي وقّعته «إسرائيل» مع كلّ من اليونان وقبرص، حول تدشين كابل مائي لربط شبكات الكهرباء في الدول الثلاث، من منطلق أنّ هذا الكابل يمرّ في الجرف القاري التركي.

ورأت أنّ موقف تركيا دلّ على استعدادها لمواجهة «إسرائيل»، و«أظهر وجهها الحقيقي»، وأنها تهدف إلى المسّ بمصالح «إسرائيل»، مثل مهاجمتها كوسوفو في أعقاب قرارها تدشين علاقات مع «إسرائيل»، وانتقاداتها اتفاقات التطبيع مع كلّ من الإمارات والبحرين والسودان.

- التحرك الإيراني في المنطقة إعلامياً وسياسياً لإفشال أي تقارب بين البلدين.

- طبيعة التعاون الصهيوني مع بعض الدول الخليجية قد يتعارض ومصلحة تلاقي الدولتين، ففي أواخر يناير 2019م، صرّح نائب وزير الإعلام في حكومة صنعاء فهمي اليوسفي عن مفاجأة بشأن التواجد «الإسرائيلي» في الساحة اليمنية، قبلها ذكرت أكثر من وسيلة إعلامية صهيونية وغربية أن الجيش «الإسرائيلي» سيستخدم قاعدة عسكرية سيتم إنشاؤها في جزيرة سقطرى، ولم يمرّ أسبوع على تصريحات اليوسفي، حتى أعلن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي، المتحالف مع الإمارات، عن إمكانية المجلس التطبيع الكامل مع «إسرائيل» في حال استعادة «دولة جنوب اليمن»، مباركاً في الوقت نفسه التطبيع الإماراتي مع كيان الاحتلال، وفي فبراير 2019، جلس وزير الخارجية اليمني في حكومة

هادي خالد اليماني إلى جانب بنيامين نتنياهو خلال افتتاح «مؤتمر الشرق الأوسط» في العاصمة البولندية وارسو.

كذلك فإن الضغط الأمريكي يدفع للحيلولة بين تعاون وتكامل إستراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية، فكلا الدولتين لهما علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة تريد توظيف هاتين الدولتين لصالح إستراتيجيتها في مواجهة الصين والملف النووي الإيراني دون أن تستصحب هاتين الدولتين رؤية واحدة مشتركة قد تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

التكامل والتعاون خطوات إستراتيجية:

إن التكامل يقوم على التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وإن فرص توفره حالياً ودوافعه والتحديات التي تواجه الدولتين أكبر من الخلافات الفرعية، فكلا الدولتين ما يجمعهما أكبر مما يباعدهما.

فهما أكبر دولتين سُنيتين في المنطقة، وتملكان من القوة الاقتصادية والعسكرية ما يؤهلهما لإيجاد مظلة إستراتيجية إقليمية، حيث قفز تصنيف الجيش السعودي إلى الرابع إقليمياً، والـ17 عالمياً، والأول خليجياً، ووصل حجم إنفاقه إلى 67 ملياراً و600 مليون دولار، وتمتلك السعودية 879 طائرة في قواتها الجوية؛ بينها 270 مقاتلة، و82 طائرة هجومية، و283 هليكوبتر، و34 طائرة هليكوبتر هجومية، و208 طائرات تدريب، و49 طائرة نقل، و13 طائرة مهام خاصة.

وفي القوات البرية تمتلك 1062 دبابة، و12825 مركبة مدرعة، جعلتها تتفوق في سلاح المدرعات على قوى عسكرية عالمية مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، كما تمتلك 705 مدفعيات ذاتية السحب، و1818 مدفعية سحب، و122 جهازاً لعرض الصواريخ، و1423 ناقلة جنود مدرعة، كما تضم قواتها البحرية 55 سفينة حربية، و3 فرقاطات، و5 طرادات، و10 زوارق حراسة، و4 سفن حرب ألغام، لكنها لا تمتلك أي غواصات أو حاملات طائرات، ومن حيث عدد المقاتلين؛ يضم الجيش السعودي حالياً 478 ألف جندي نشط (من أصل 803 آلاف هم مجمل القوة)، مقارنة بـ252 ألفاً عام 2017م، كما أنها تمتلك قرابة 325 ألف جندي احتياط، وكذلك يعد الجيش التركي من أقوى جيوش العالم، في ظل امتلاكه قدرات عسكرية؛ برياً وبحرياً وجوياً، وخبرته الكبيرة في القتال وخوض الحروب.

وبلغت ميزانية الدفاع التركية لعام 2019م، وفق موقع «غلوبال فاير باور» المختص بالإحصائيات العسكرية لجيوش العالم، 8 مليارات و600 مليون دولار، وإن تقارب المملكة العربية السعودية وتركيا سيساعد على تشييد مظلة كبيرة لدول أخرى كمصر وباكستان ودول الخليج لإحداث الاستقرار والتوازن مع النفوذ الإيراني والصيني والروسي والصهيوني والأمريكي في المنطقة.

فباكستان مثلاً القوة النووية العسكرية الباكستانية التي تصنف السادسة عالمياً من حيث عدد أفراد القوات الفاعلة في الجيش، ويبلغ عدد هذه القوات 654 ألف عسكري، فيما يقدر عدد قوات الاحتياط بـ550 ألفاً، أي أن مجموع عدد أفراد القوات الباكستانية يبلغ 1.2 مليون.

كما يصنف الجيش الباكستاني في الترتيب الخامس عشر على مؤشر القدرة القتالية لموقع «غلوبال فاير باور» الشهير، وهو مؤشر لا يأخذ بالحسبان القدرات النووية للدول.

وهي تحتاج إلى مبادرة شجاعة تطلقها الدولتان تتجاوز فيهما كل سنوات العقد الماضي من تدافع وخلاف في المنطقة العربية.

سياسة **الجمود الدائم** في الكويت

المصدر

The Arab Gulf States Institute in Washington

الرابط

https://2u.pw/8h5hK

بدت الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة الكويتي الـ16، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2020، وكأنها مشهد معاد من الماضي. وكالعادة فشل اجتماع كتلة المعارضة قبل الجلسة الافتتاحية في رسم الأولويات و»تنسيق» الأصوات حول متحدث عن الكتلة في عام 2020 مثلما حدث في عام 2016. وقد حدث هذا بالرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدتها المعارضة بهدف ضمان ذلك.

ولم يستعد رئيس مجلس الأمة «مرزوق الغانم» منصبه هذه المرة. وكان «الغانم» شخصية رئيسية في مواءمة احترام الفرع التشريعي للسلطة التنفيذية التي تقودها الأسرة الحاكمة منذ عام 2013، حتى أنه ذهب إلى حد معارضة قانون العفو عن أعضاء المعارضة البرلمانية المنفيين.

انسداد الأفق السياسي

ولم يحدث أي فرق في هذه الانتخابات التي جرت خلال «العهد الجديد» في الكويت، وهو مصطلح تم استخدامه منذ وفاة الأمير «صباح الأحمد الصباح» في سبتمبر/أيلول 2020. وكانت هذه أول انتخابات في عهد الأمير «نواف الأحمد الصباح»، ومع ذلك لا يزال الأمير الجديد يختار الاحتفاظ لنفسه بتعيين رئيس الـوزراء، وهو الآن «صباح الخالد الصباح»، الذي تم تعيينه للمرة الأولى في منصبه في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 وأعيد تعيينه في ديسمبر/كانون الأول 2020.

وانتقدت المعارضة «صباح الخالد» في تعامل الحكومة مع

جائحة فيروس كورونا، ودعم حكومته لـ«الغانم»، والإبقاء في البداية على وزير الداخلية «أنس الصالح» في حكومته رغم تحفظات بعض أعضاء مجلس النواب.

وتوقع الكثيرون أن مجلس الأمة الجديد سيكون من الصعب على القيادة الكويتية إدارتـه، حيث يضم عدة شخصيات معروفة بخطابها الناري المناهض للحكومة. ومع ذلك، لم يتنبأ أي من التحليلات بأن العلاقات التنفيذية والتشريعية سوف تصل إلى طريق مسدود على الفور.

وأعرب 36 عضوا في مجلس الأمة عن دعمهم لاستجواب برلماني لرئيس الوزراء طرحه نواب المعارضة المثيرون للقلق في البرلمان، «بدر الداهوم» و«ثامر السويط» و«خالد العتيبي». وأشار الاستجواب على وجه التحديد إلى الأحداث المحيطة بانتخاب رئيس المجلس الوطني وعملية اختيار اللجان البرلمانية.

وردا على ذلك، استقالت الحكومة في 13 يناير/كانون الثاني، بعد الجلستين الافتتاحيتين لمجلس الأمة، ما جعل هذه الحكومة ثاني أقصر حكومة في تاريخ الكويت.

ومرت الآن 7 أسابيع منذ استقالة الحكومة، وتذرع الأمير بالمادة 106 من الدستور لتأجيل الجلسات العامة لمجلس الأمة لمدة شهر. ولتقديم القليل من المنظور التاريخي للأزمة البرلمانية الحالية، كانت المرة الأخرى الوحيدة التي حدث فيها ذلك عام 2012. وتبع ذلك أمر من المحكمة الدستورية اعتبر انتخابات فبراير/شباط 2012 باطلة، ما أدى بحكم الواقع إلى حل برلمان فبراير/شباط 2012 . وكانت هذه هي المرة الـ8 في تاريخ الكويت التي يتم فيها حل مجلس الأمة منذ عام 1963، وقد تم حل 10 من أصل 18 مجلسا في تاريخ الكويت.

سياسة الصدام

ولا يعد تاريخ العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الكويت سلسا. ولقد مرت محاولات السلطة التنفيذية لاحتواء المعارضة في المجلس التشريعي بعدة مراحل متميزة، بدءا من محاولات غير دستورية بشكل صارخ بين عامي 1963 و1991.

ومنذ عودة البرلمان بتشجيع من الولايات المتحدة بعد تحرير الكويت عام 1991، تخلى قادة البلاد عن هذا النهج، وبدلا من ذلك استخدموا سلطتهم التي يمنحها الدستور لحل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات جديدة.

ومنذ عام 2009، كانت الحكومة تستغل بشكل متزايد المـواد الغامضة في الدستور، والنظام الداخلي للجمعية الوطنية، لعرقلة أو تأخير التشريع والرقابة من قبل الجمعية الوطنية، ما تسبب في معارك حول تفسير المواد مع المعارضة. وغالبا ما تحسم المحكمة الدستورية هذه المعارك لصالح الحكومة.

وتعد الأزمة الحالية مظهرا من مظاهر هذه المرحلة الثالثة، التي تجمع بين الصراع على السياسة والخلافات حول قواعد اللعبة. علاوة على ذلك، فإن إحباط المعارضة من عدم قدرتها على التشريع أدى بها إلى استخدام مفرط في أدوات الرقابة، مثل الاستجواب المتكرر للوزراء يليه التصويت بحجب الثقة، ما قد يؤدي إلى الإطاحة بالوزراء أو بالحكومة. وتهدد هذه الاستراتيجيات بقلب التوازن الدقيق الموجود بالفعل في الكويت.

ويمكن النظر إلى كيفية عمل هذه الديناميكية في مجلس الكويت الخامس عشر، الذي تم انتخابه في عام 2016 وأكمل مدة ولايته كاملة حتى عام 2020، للحصول على نظرة ثاقبة للجذور المحددة للأزمة الحالية.

وجرت انتخابات 2016 بعد قرار من جانب الكثير من المعارضة بإنهاء مقاطعتها للجمعية الوطنية. ونتج عن ذلك عرض معقول للمعارضة بالإضافة إلى مجموعة من المرشحين الشباب الذين مثلوا حركة «الحراك» الإصلاحية.

وساعد هذا الأداء القوي المعارضة على الاستحواذ على بعض اللجان الحاسمة في الجمعية الوطنية، بما في ذلك لجنة الشؤون التشريعية والقانونية القوية، التي سيطرت عليها في عامي 2017 و2018. ومع ذلك، سرعان ما شعرت المعارضة بالإحباط بسبب قدرتها المحدودة على التشريع، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والقانونية والحقوق المدنية.

وحاولت المعارضة، على سبيل المثال، دفع مقترح قانون عفو عام من خلال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في عام 2020 تغطي جميع المدانين باقتحام مجلس الأمة في عام 2011. وقد تم إحباط هذه المحاولة بدمج هذا الاقتراح مع اثنتين من قضايا العفو الأخرى المثيرة للجدل، وهما «خلية العبدلي» و«خلية النائب الشيعي السابق عبدالحميد دشتي». وفي القضية الأولى، أُدين 25 كويتيا وإيرانيا، جميعهم شيعة، بتهمة تخزين أسلحة والتجسس لصالح إيران وحزب الله اللبناني. وأُدين «دشتي» بتهمة إهانة السعودية والبحرين وانتقاد القضاء في الكويت.

المأزق التشريعي

ثم انهار قانون العفو بسبب اختلاف التفسيرات حول القواعد الإجرائية الداخلية للجمعية الوطنية التي تحكم مشاريع القوانين هذه. ويوضح هذا الديناميكية متزايدة التعقيد في الجمعية الوطنية، حيث غالبا ما يتقاطع الصراع حول قواعد اللعبة مع الصراع على السياسة. وفي كثير من الأحيان، يميل تفسير القواعد، إما من خلال المحكمة الدستورية أو رئيس الجمعية الوطنية، لصالح الحكومة التي تقودها الأسرة الحاكمة، ونتيجة لذلك، يتم تعطيل التشريع.

وكان رد الفعل على هذه الديناميكية هو الاستخدام المفرط لأدوات الرقابة، ولا سيما استجوابات الوزراء. ومن السهل طرح الاستجوابات بشكل خاص في الجمعية الوطنية، مع اشتراط طلب عضو واحد فقط للاحتجاج بهذا الحق. وكان هناك 32 استجواب خلال مجلس الأمة الـ15، بمعدل 8 استجوابات في العام، ومعظمها تم تقديمه من قبل المعارضة.

ووصف «الحميدي السبيعي» أحد رموز المعارضة في المجلس الماضي، تلك الديناميكية، قائلا: «عندما لا يكون لديك أغلبية في المجلس ويتم إحباط محاولاتك للتشريع لا يكون أمامك خيار سوى استخدام الاستجواب والاستجواب والاستجواب ".

وبالإضافة إلى أن الاستجوابات هي مظهر من مظاهر الإحباط بسبب عدم القدرة على التشريع، يمكن أيضا أن تكون مدفوعة بالمنافسات الشخصية والابتزاز والانتقام من الأعداء السياسيين، أو حتى تأتي في صورة خدمات شخصية، وربما حتى إظهار القوة للجماهير.

ويكون للاستجوابات، خاصة إذا كانت موجهة إلى رئيس الوزراء، تأثير كبير. وبالنظر إلى مدى التبعية التي يمكن أن تكون عليها الاستجوابات، أصبحت الحكومة بارعة في استغلال المناطق الرمادية في الدستور الكويتي والقواعد الداخلية لمجلس الأمة لإضعافها أو إبطالها. ومن الأمثلة الواضحة إحالة استجواب رئيس الوزراء لعام 2018 إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى وضع أصبح فيه المأزق التشريعي التنفيذي متوطنا في الكويت.

علاوة على ذلك، تعاني المعارضة من عجز مزمن في التنسيق بشأن التشريع والرقابة. ويعود جزء من سبب عدم التماسك هذا إلى النظام الانتخابي الكويتي، الذي يشجع المنافسة الفردية ويخلق حواجز كبيرة أمام تشكيل الائتلافات.

وبالرغم من أن اسمها يشير إلى وجود كتلة، إلا أنه من الأفضل وصف المعارضة بأنها تحالف فضفاض من المرشحين القبليين والإسلاميين والناشطين المؤيدين للديمقراطية الذين يتفقون على بعض القضايا ويختلفون على أخرى.

علاوة على ذلك، فإن حقيقة عدم وجود أحزاب سياسية رسمية في الكويت يزيد من تعقيد جهود التنسيق بين الكتل السياسية والبرلمانية الفضفاضة في نهاية المطاف. وتكثر الأمثلة على افتقار المعارضة للتنسيق، مثل الانشقاق المذكور أعلاه حول قانون العفو وعدم القدرة على التنسيق بشأن إقالة وزيرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «هند الصبيح»، في يناير/كانون الثاني 2018.

مسارات تجنب الفشل

وكانت الخلافات حول القواعد وفشل التنسيق حاضرة في الأيام الأولى للجمعية الجديدة، ما رسم صورة غير مشجعة للعلاقات التنفيذية التشريعية المثمرة. وتتهم المعارضة الحكومة بالتدخل لصالح نجاح «الغانم» في الترشح لكرسي

رئيس مجلس الأمة، فيما زعم البعض أنه تدخل في الانتخابات الداخلية للجان مجلس الأمة، ما حد من قيادة المعارضة وتمثيلها رغم أدائها المعقول.

وفي غضون ذلك، انقسمت المعارضة إلى مجموعتين. وتتألف المجموعة الأكثر تطرفا من 8 إلى 11 عضوا ويقودها عضو البرلمان القبلي المعارض «بدر الداهوم» (أصدرت المحكمة الدستورية بإبطال عضويته بتهمة «مس الذات الأميرية» . والمجموعة الثانية، بقيادة «حسن جوهر»، وتتألف من 16 عضوا من الكتلة الوطنية «حدس» وائتلاف قبيلة «مطير». وكانت استراتيجية الحكومة حتى الآن هي التفاوض مع المجموعة الثانية. وفي حين أدت هذه المفاوضات إلى تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة وأعضاء في البرلمان، فقد أحدثت هذه الخطوة شرخا داخل المعارضة، الأمر الذي أدى إلى صراع محتدم على وسائل التواصل الاجتماعي بين المجموعتين.

واعتُبر تشكيل حكومة جديدة برئاسة «صباح الخالد» في 2 مارس/آذار في البداية نتيجة إيجابية لهذا التنسيق، بالنظر إلى أنه تم تشكيلها قبل وقت طويل من انتهاء فترة تعليق الجلسات العامة لمجلس الأمة لمدة شهر واحد، بحسب ما ورد.

ومع ذلك، فإن نجاح الجمعية الوطنية الحالية سيعتمد إلى حد كبير على حسن نية الحكومة واستعداد المعارضة لوقف وابل الاستجوابات. وإذا اختارت الحكومة إحباط محاولات المعارضة للتشريع باستخدام ثغرات النظام الداخلي، بمساعدة رئيس الجمعية الوطنية، فمن المرجح أن تستمر النزاعات المستعصية على السياسة والقواعد. وقد هدد بعض أعضاء البرلمان المرتبطين بمجموعة الـ16 علنا بالعودة إلى الاستجوابات إذا فشلت الحكومة في سن تشريع متفق عليه.

بالإضافة إلى ذلك، وفي استعراض للقوة من قبل المعارضة، أعلن «جوهر» وعضو آخر من مجموعة الـ16 عن رغبتهما في استجواب وزير الصحة «باسل الصباح» بشأن التعامل مع جائحة فيروس كورونا وقرار فرض حظر تجول متعلق بالصحة العامة لمدة شهر بدأ في 7 مارس/آذار. علاوة على ذلك، قدم «الداهوم» وعضو آخر في المعارضة الأكثر تشددا استجوابا لرئيس الوزراء بشأن قرار وزارة الداخلية باستدعاء المشاركين في تجمع نظمه «الداهوم» إلى مكتب المدعي العام بالنظر إلى أن المسيرة انتهكت القوانين الصحية لفيروس كورونا.

السيناريو المحتمل

ومن غير المرجح أن يتم حل الركود الذي يجسد التطور السياسي في الكويت ما لم تشرع الدولة في إصلاحات جادة. أولا، يجب تعديل النظام الداخلي للجمعية الوطنية ليكون أكثر وضوحا وتفصيلا، مع التعلم من الأزمات الدستورية السابقة.

وتتسبب الثغرات الموجودة في القواعد الحالية، التي غالبا ما تستغلها الحكومة وتؤدي إلى أزمات دستورية، في تقويض شرعية كل من الجمعية الوطنية والمحكمة الدستورية بشكل خطير. ويجب ألا يتوقف التشريع فقط على رغبة وحسن نية السلطة التنفيذية.

ثانيا، هناك حاجة ملحة لإصلاح المحكمة الدستورية لتشمل أعضاء معينين بالتشاور مع الجمعية الوطنية أو بموافقتها. وبهذه الطريقة، يتم حل النزاع بين الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية حول الدستور والنظام الداخلي من خلال محكمة دستورية محايدة ومستقلة ومتوازنة، بدلا من الأحكام الصادرة دائما لصالح السلطة التنفيذية وتفتقر إلى الشرعية المفيدة في حل مثل هذه النزاعات.

أخيرا، يجب تعديل قانون الانتخابات في الكويت لتشجيع ديناميكيات الجماعات الفعالة وتثبيط النزعات الفردية بين أعضاء البرلمان. وفي حين أن هذا قد يخلق كتلة معارضة موحدة أكثر قادرة على إحباط مبادرات تشريعية حكومية معينة، إلا أنه يمكن أن يحدد هذا بشكل أفضل الدوائر السياسية التي يمكن للحكومة أن تتفاوض معها بشكل فعال لتحقيق الأهداف التشريعية والمضي قدما في أهداف الحكومة.

التداعيات الاستراتيجية لزيارة لافروف الخليجية

المصدر

MEE MIDDLE EAST EYE

الرابط

https://bit.ly/37dCdGT

تأتي زيارة وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» إلى الخليج، في وقت يكافح فيه قادة الشرق الأوسط من أجل التكيف مع إعادة ضبط «جو بايدن» للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

وجاءت زيارة «لافروف» إلى السعودية والإمارات وقطر بعد أسبوع من نشر الولايات المتحدة تقريراستخباراتي يحمّل المسؤولية لولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» على اغتيال الصحفي «جمال خاشقجي» عام 2018. وقبل ذلك، أوقفت الولايات المتحدة بيع الأسلحة الهجومية إلى المملكة، والتي يمكن أن تستخدمها الرياض في حرب اليمن.

ويسافر «لافـروف» أيضًا إلى المنطقة في وقت ما زال فيه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغـان» ينتظر مكالمة هاتفية من «بايدن»، بينما ترسل إسرائيل إشارات بأنها قد لا تنخرط مع الجهود الأمريكية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران، وأنها قد تتصرف بشكل منفرد لمواجهة الطموحات النووية للجمهورية الإسلامية، ومن المؤكد أن «لافروف» يرغب في الاستفادة من الاضطراب الذي تسبب به «بايدن» في الشرق الأوسط وسط تصورات بأن إعادة ضبط العلاقات مع السعودية وتأخر المكالمات الهاتفية يشير إلى أن الولايات المتحدة تخفض أهمية الشرق الأوسط في استراتيجيتها العالمية، ما يعني تخفيض التزاماتها الأمنية وربما الانسحاب.

تقاسم الأعباء

وربما تريد الولايات المتحدة إعادة هيكلة التزاماتها في الشرق الأوسط من خلال المزيد من التعاون في تقاسم الأعباء والتعاون الإقليمي ولكن من غير المرجح أن تتخلى عن الشرق الأوسط تماما.

والسؤال هو ما إذا كان الاضطراب الذي تسبب فيه «بايدن» يشكل إشارة إلى نوايا الولايات المتحدة أم محاولة متعمدة لجعل الحلفاء والشركاء يتخبطون في حالة عدم يقين في محاولة لزيادة نفوذ الإدارة الأمريكية.

نتائج استراتيجية

وسوف تكون هناك نتائج استراتيجية مفيدة غير مقصودة تنجم عن قناعة الإدارة الأمريكية بأن استعادة نفوذ الولايات المتحدة الذي تضرر بسبب الرئيس السابق «دونالد ترامب»، مرتبط باستهداف حل الأزمات الطارئة المحلية مثل الوباء والاقتصاد وكذلك إصلاح العلاقات مع حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا وآسيا.

وقد يقدم «لافـروف» معروفا لإدارة «بايدن» عن غير قصد بمحاولة استغلال الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها لدفع خطة روسية حول

إعادة هيكلة البنية الأمنية في المنطقة. وتتصور هذه الخطة مؤتمرًا أمنيًا شرق أوسطي على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع اتفاقية إقليمية بعدم العدوان، تضمنها الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند.

ومن خلال القيام بذلك، سيعد «لافروف» أرضية للنقاش حول مفهوم ناقشه المسؤولون الأمريكيون من قبل مرارًا، وبمقتضاه تحتفظ الولايات المتحدة بكونها العمود الفقري العسكري في هيكل أمني جديد.

كما إن هذا المؤتمر سيوصل فكرة مفادها أنه لا روسيا ولا الصين مستعدتان أو قادرتان على استبدال الولايات المتحدة وأن دول الشرق الأوسط ستحقق الاستفادة المثلى من إعادة هيكلة تتيح لها تنويع علاقاتها.

علاقات السعودية الجيوسياسية

بعد تقرير المخابرات الوطنية الأمريكية حول مقتل «خاشقجي»، أصدرت السعودية بيانا يؤكد على أن «الشراكة مع الولايات المتحدة هي شراكة قوية ودائمة» بالرغم من رفضها في نفس البيان تقرير الاستخبارات باعتباره «سلبي وخاطئ وغير مقبول».

وفي الوقت الحالي، تبدو المملكة مصممة على مواجهة الرياح القوية القادمة من البيت الأبيض والكونجرس بدلا من الاندفاع إلى أحضان موسكو وبكين في سعي لإعادة تنظيم علاقاتها الجيوسياسية والأمنية.

وللقيام بذلك، قامت المملكة، في الفترة التي سبقت الإفراج عن التقرير الاستخباراتي، بحملة علاقات عامة وضغط تركز على الولايات الأخرى خارج واشنطن، حيث يقل التركيز على الحرب المروعة في اليمن، والاغتيال الوحشي لـ«خاشقجي».

ويبدو أن هذه الحملة مصممة لإنشاء تعاطف شعبي مع السعودية في جميع أنحاء الولايات المتحدة، من شأنه أن يمتد من الدوائر الانتخابية إلى أعضاء الكونجرس في نهاية المطاف.

وقال «فهد ناظر»، المتحدث باسم السفارة السعودية في واشنطن: «ندرك أن الأمريكيين خارج واشنطن بما في ذلك مجتمع الأعمال التجارية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات المجتمع المدني المختلفة، حريصون على الحفاظ على علاقات طويلة الأمد مع المملكة أو إنشاء علاقات جديدة».

وتشير الوثائق إلى أن الشركات التي ضغطت لصالح السعودية ذكرت أن نصف اتصالاتها في العام الماضي كانت مع الأفراد والجماعات خارج واشنطن.

واتصلت مجموعات الضغط السعودية بالمجتمعات المحلية التجارية والإعلامية والنسوية والدينية - بما في ذلك اليهود - عبر العمل مع شركات محلية وإقليمية خارج العاصمة الأمريكية، بما في ذلك مجموعة «لارسون شاناهان سليفكا» في ولاية أيوا ومتعاقديها في مين وجورجيا وشمال كارولينا وولايات أخرى.

وقامت جماعات الضغط بتوزيع مواد تروج للمزايا التي تحصل عليها النساء السعوديات في الرياضة والقطاعات الأخرى بعد الإصلاحات الاجتماعية للأمير «محمد بن سلمان» في بلد كانت النساء ممنوعات فيه من القيادة حتى وقت قريب.

وبالرغم من التركيز السعودي على العلاقات مع الولايات المتحدة، فمن المرجح أن يسعى «لافروف» للترويج للأنظمة العسكرية الروسية خلال جولته في الخليج، بما في ذلك نظام الدفاع المضاد للصواريخ «S-400» الذي أعربت السعودية عن اهتمامها به منذ فترة طويلة قبل انتخابات الولايات المتحدة التي جلبت «بايدن» للبيت الأبيض.

التحول نحو روسيا والصين

لم تترجم المملكة اهتمامها بتنويع علاقاتها إلى خطوات جدية، وربما تكون نتائج زيارة «لافروف» بمثابة إشارة رئيسية عما إذا كانت السعودية ستتحول نحو روسيا والصين بشكل جدي. ولكن، لا مخاوف لدى المحللين الأمريكيين حتى الآن بهذا الخصوص.

وقال المسؤول الاستخباراتي الأمريكي السابق «بول بيلار»، وهو خبير بشؤون الشرق الأوسط: «ستستمر جاذبية العلاقة مع الولايات المتحدة ولكن بتحفظ، وينطبق ذلك على الخيارات السعودية المتعلقة بشراء الأسلحة، بالنظر إلى أن دفاعاتهم قد تم بناؤها إلى حد كبير على الأنظمة الأمريكية».

المصدر

Middle East Institute

الرابط

https://bit.ly/3tv3AV4

استراتيجية دول الخليج في التعامل مع الحرب الباردة بين الصين وأمريكا

الكاتب: محمد سليمان

يسارع زعماء العالم لتحديد استراتيجيتهم في التعامل مع حرب باردة حتمية بين الولايات المتحدة والصين.

ولا يعتبر زعماء الخليج استثناء في هذا الصدد، إذ يدركون أن حدوث مثل هذه الحرب قد يجبرهم على الاختيار بين واشنطن وبكين، مما سيكون له تداعيات كبيرة على استقرار المنطقة.

وبما أن دول الخليج لديها اعتماد أمني على الولايات المتحدة واعتماد اقتصادي على بكين، فإنها تخشى أن يفرض عليها الانحياز لأحد الجانبين.

الأمن مقابل الاقتصاد

تهدد مخاطر الحرب الباردة الصينية الأمريكية دول مجلس التعاون الخليجي، أكثر من معظم المناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم.

فقد كانت الولايات المتحدة الضامن الأمني الرئيسي للمنطقة منذ حرب الخليج الأولى في الفترة 1990-1991 ويتجلى ذلك في وجودها العسكري الواسع، من مقر القيادة المركزية الإقليمية في قطر إلى مقر الأسطول الخامس في البحرين، وكذلك القواعد الأمريكية في الإمارات وعُمان والكويت والعراق والسعودية.

وتعني هذه البصمة العسكرية الأمريكية أن واشنطن لها تأثير سياسي وأمني ممتد في عواصم الخليج.

وبالتوازي مع خطاب إدارة «ترامب» حول خفض القوات الأمريكية، فقد نجحت في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين، وكذلك تعزيز العلاقات بين إسرائيل والسعودية.

كما نجحت إدارة «ترامب» في تحويل الحرب الباردة بين قطر والرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) إلى «سلام بارد».

أما الصين، فقد برزت كأهم مستورد للنفط من دول الخليج بشكل متزامن مع الاعتماد الأمني للمنطقة على الولايات المتحدة، لدرجة أن دول الخليج قدمت نحو 28% من احتياجات الصين النفطية، قبل الوباء والتباطؤ الاقتصادي الذي أعقبه.

وقامت السعودية بتصدير ثلث نفطها إلى الصين في مايو/أيار 2020، بينما صدر العراق نصف نفطه إلى الصين في نفس الشهر.

وبالنظر إلى اعتمادية دول مجلس التعاون الخليجي على صادرات النفط، فإن ارتباطها الاقتصادي بالصين يتصاعد، خاصة في ضوء الوباء والتراجع الاقتصادي العالمي.

الخلاف بين أمريكا والصين

وتعتبر أحد النقاط التي يتجلى فيها الخلاف بين شركات التكنولوجيا الصينية والولايات المتحدة وحلفائها، هو شبكات الجيل الخامس.

ففي عهد إدارة «ترامب»، أطلقت واشنطن «مبادرة الشبكة النظيفة»، والتي التزم بموجبها أكثر من 53 حليفًا

> **تحقيق الاستقلال الاستراتيجي لدول الخليج سيتغرق عدة سنوات وموارد كبيرة**

للولايات المتحدة بالتخلي عن التكنولوجيا الصينية - وخاصة هـواوي و ZTE - من شبكات الجيل الخامس وسلاسل الإمداد الخاصة بها.

ولكن الانتقال من «دونالد ترامب» إلى «جو بايدن»، أعطى العواصم الخليجية مساحة لمعالجة سؤال الجيل الخامس والنظر في التحديات الأوسع التي تشكلها حرب مستقبلية باردة بين أمريكا والصين.

تشكيل سياسة «بايدن» الخارجية

من المرجح أن تحافظ واشنطن على وجود كبير في منطقة الخليج، ولكنها ستجري إعادة معايرة للوجود العسكري العالمي في عهد إدارة «بايدن»، وفقا لاحتياجاتها الاستراتيجية الجديدة، خاصة تركيزها المتزايد على منطقة المحيط الهادئ والهندي.

وعلاوة على ذلك، فإن الانتقال من «ترامب» إلى «بايدن» لا يعني إعادة ضبط العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث يوجد إجماع متنامي من الحزبين حول تحدي الصين، وكذلك الدعم للعديد من السياسات ذات الصلة، التي شجعتها إدارة «ترامب».

وستكون منافسة القوى العظمى، خاصة مع الصين، العدسة الأساسية التي ستقوم من خلالها الولايات المتحدة

بتقييم تحالفاتها في كل مناطق العالم.

منذ حملته الرئاسية، دعا «بايدن» لاستضافة قمة تجمع الدول الديموقراطية لمواجهة التحديات التي تمثلها الأنظمة الاستبدادية مثل الصين.

ويخشى زعماء الخليج من أن التحالف الجديد في واشنطن لن يقتصر على الدول الديموقراطية، وإنما سيمتد في نهاية المطاف إلى مجموعة واسعة من الدول في محاولة لجعل ميزان القوى يميل لصالح الولايات المتحدة.

ومن المرجح أن تتردد دول الخليج في أن تكون جزءا من تحالف الولايات المتحدة ضد الصين، لأن مثل هذه الخطوة لن يكون لها عواقب اقتصادية واضحة فحسب، وإنما ستؤثر على الحسابات الاستراتيجية في المنطقة.

وبالرغم من الطموحات الأمريكية؛ فإن هناك اعتقادًا واسعا في الخليج بحتمية الصعود الصيني، وقد تعاقب بكين الدول التي تنحاز إلى واشنطن لعرقلة هذا الصعود.

الاستراتيجية قصيرة المدى

وبالنظر إلى الحاجة العاجلة لضمانات أمنية أمريكية ضد إيران ووكلائها، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ليست لديها فرص كبيرة للمناورة والنأي بنفسها عن الحرب الباردة الأمريكية الصينية.

> **ارتباط الخليج الاقتصادي بالصين يتصاعد في ضوء الوباء والتراجع الاقتصادي العالمي**

لذلك، ستحتاج عواصم الخليج إلى إيجاد منطقة وسط بين الولايات المتحدة والصين إذا كان هناك ضغوط أمريكية مستمرة على الحلفاء الإقليميين لمنع أو حظر «هواوي» من شبكاتها للجيل الخامس.

وقد تحاكي دول الخليج النموذج الفرنسي من خلال فرض حظر على تجديد تراخيص معدات «هواوي»، لكن مثل هذه الخطوة ستمنع أيضا شركات الاتصالات من الحصول على تكنولوجيا «هواوي» الجديدة وإنشاء جدول زمني في نهاية المطاف لإزالة تدريجية لمنتجات «هواوي» الحالية.

ومع ذلك، فإن هناك مخاوف خليجية من أن هذه الخطوة ستحفز قيام بكين برد قاسي مماثل للحرب التجارية المستمرة بين الصين وأستراليا.

ويرى البعض أن التهديد بالحظر غير الرسمي لـ«هواوي» قد يكون حافزًا كافيًا لبكين كي تغير استراتيجيتها الخليجية، مما يدفعها للابتعاد عن إيران لصالح علاقة استراتيجية أكثر مع الخليج، تتجاوز النفط.

الاستراتيجية طوية المدى

تدرك دول الخليج أنها بحاجة في نهاية المطاف إلى تعزيز وضعها الاستراتيجي، من خلال تجنب الانحياز الانحياز لأحد الجانبين في المنافسة الجيوستراتيجية طويلة الأجل بين الولايات المتحدة والصين.

ولتحقيق الاستقلالية التي تسعى إليها دول الخليج، تإن ذلك سيتطلب التركيز على بناء القدرات العسكرية حتى تتمكن من الوقوف ضد منافسيها – وخاصة إيران - وتنويع تحالفاتها فيما يتجاوز الولايات المتحدة، بحيث تتضمن المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والهند واليونان وإسرائيل.

وسيستغرق تحقيق الاستقلال الاستراتيجي عدة سنوات وموارد كبيرة، لكنه سيكون ضرورة في مواجهة الديناميات الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة.

كتب: أليكسي خليبنكوف

الاستراتيجية الأمريكية وتداعياتها على العلاقات الروسية الخليجية

المصدر

GIF
Gulf International Forum

الرابط

https://bit.ly/310Apgc

مضى نحو شهرين على دخول الرئيس الأمريكي «جو بايدن» المكتب البيضاوي، ومع ذلك، لا تزال سياسته تجاه الشرق الأوسط غير واضحة بشكل كامل.

وبالرغم أن «بايدن» وفريقه لديهم نهج مختلف في إدارة السياسة الخارجية عن «دونالد ترامب»، لكنهم على الأرجح سيحافظون على المحددات التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية مع التركيز بشكل أساسي على الدبلوماسية والمشاركة.

وبدأت الإدارة الجديدة بالفعل في دعم فريق الشرق الأوسط بالخبراء، ما يعطي الأمل في أن الدبلوماسية المهنية ستكون قادرة على الوصول إلى نتائج مستدامة في عهد «بايدن».

ومن المرجح أن تدعم روسيا، التي لها مصلحة مماثلة في السلام في الشرق الأوسط، الجهود الدبلوماسية للرئيس «بايدن» فيما يتعلق باليمن وإيران، بالرغم من الخلافات بين موسكو وواشنطن في أماكن أخرى.

وبينما كانت إدارة «بايدن» تصوغ نهجها تجاه المنطقة ومجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، لم تضيع روسيا أي وقت، وفي 8 مـارس/آذار، ذهب وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» في جولة دبلوماسية إلى الإمارات والسعودية وقطر، وجميعها من حلفاء الولايات المتحدة، لمناقشة العلاقات الثنائية والأجندة الإقليمية.

وعلى مدى الأعـوام الـ6 الماضية، تمكنت موسكو من تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل

ملحوظ، في العديد من المجالات، ونمت التجارة الثنائية بين الجانبين، بما في ذلك مبيعات المنتجات العسكرية والزراعية. وقد تزايدت المشاريع والاستثمارات المشتركة، وازداد التفاعل الدبلوماسي والاستخباراتي بشأن القضايا الإقليمية والتحديات الأمنية.

وفي الأعوام الأخيرة، تعززت العلاقات بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي، ويرجع ذلك جزئيا إلى الاستياء الإقليمي من السياسة الخارجية الأمريكية غير المتسقة. وخلال فترة رئاسة «باراك أوباما»، دعمت الولايات المتحدة انتفاضات الربيع العربي، في الوقت الذي رأت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي أن واشنطن تخلت عن حليفين رئيسيين هما «مبارك» في مصر و«بن علي» في تونس.

وفي وقت لاحق، في عام 2015، تفاوضت الولايات المتحدة، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة «5 + 1»، على الاتفاق النووي مع إيران، وهو ما نظرت إليه غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بشكل سلبي. ودفع ذلك دول المنطقة إلى تنويع علاقاتها، وتطوير العلاقات مع روسيا كقوة موازنة للولايات المتحدة.

وفي المقابل، أصبحت دول الخليج شريكا مفيدا لروسيا في العديد من المجالات وخاصة مع تعقد علاقات موسكو مع الغرب بسبب العقوبات المتعلقة بأوكرانيا. وسيعتمد المزيد من التقدم في العلاقات بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين، وما إذا كانت ستمنح موسكو ودول المجلس الفرصة والمساحة لتنمية هذه العلاقات. لهذا السبب، تنظر روسيا باهتمام إلى كيفية تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة مع المنطقة.

الشرق الأوسط لم يعد أولوية قصوى لأمريكا

وعادة، تتمحور التوقعات حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حول توقعين متطرفين. إما أن الولايات المتحدة ستزيد من وجودها ودورها في المنطقة، أو ستحاول الانسحاب منها تماما.

وكما هو الحال دائما، تكمن الحقيقة في مكان ما في الوسط. وعلى مدى العقد الماضي، جرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة على أساس المشاركة المحدودة، ومكافحة الإرهاب، ودعم حلفائها في المنطقة. بعبارة أخرى، تهدف واشنطن إلى تحسين مواردها في الشرق الأوسط، مع الحفاظ على قدراتها العملياتية العسكرية.

وفي الوقت نفسه، من الملاحظ أن الشرق الأوسط يفقد أهميته الاستراتيجية السابقة لدى واشنطن. وبالرغم أنه من غير المرجح أن تغادر الولايات المتحدة المنطقة في المستقبل المنظور، فإنها أصبحت بالفعل مترددة بشكل متزايد في إنفاق المزيد من الوقت والموارد في التعامل مع المشاكل الإقليمية هناك.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. أولا أدت ثورة النفط الصخري في أمريكا في أوائل عام 2010 إلى زيادة حادة في إنتاج النفط المحلي. ومنذ عام 2008، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط من 5 آلاف برميل يوميا إلى 12 ألف برميل يوميا في 2019، بينما انخفضت واردات النفط بنسبة 24% من 13 ألف برميل يوميا إلى 7 آلاف و800 برميل يوميا.

وتراجعت واردات النفط من منطقة الخليج 3 مرات خلال هذه الفترة، ما جعل الولايات المتحدة أقل اعتمادا على إمدادات النفط من المنطقة وتسبب في تراجع أهميتها الاستراتيجية لدى واشنطن. وفي الوقت نفسه، أدت زيادة استقلالية الطاقة الأمريكية وصادرات النفط الأمريكي إلى تقريب موسكو والرياض من بعضهما البعض، وأدى إلى ظهور «أوبك+» لتنسيق إنتاج وتصدير النفط في البلدين.

ثانيا، نمت الاضطرابات الداخلية بشكل كبير في الولايات المتحدة على مدار العقد الماضي، الأمر الذي أدى إلى انشغال الولايات المتحدة بالمشاكل الداخلية، مثل الاستقطاب الداخلي، والقضايا الاقتصادية، وتداعيات «كوفيد19-»، وما إلى ذلك. وستأخذ هذه المشاكل حتما الكثير من تركيز الإدارة الجديدة، ما يؤدي إلى تراجع تركيزها على الجهود المبذولة لمواجهة التحديات في الشرق الأوسط.

ثالثا، شعرت الولايات المتحدة بشكل متزايد بالحاجة

إلى التعامل مع التحديات القادمة من الصين وروسيا التي حاولت تحسين علاقاتها مع أوروبا. وينظر إلى هذه الملفات على أنها أكثر أهمية من الشرق الأوسط بالنسبة للاستراتيجية الكبرى لأمريكا، ومن المرجح أن يؤدي تحديد الأولويات الأمريكية إلى أخذ حصة من اهتمامات الولايات المتحدة ومواردها بعيدًا عن الخليج.

أخيرا، هناك معارضة داخلية متصاعدة لعلاقات أمريكا الحميمة مع بعض الـدول الخليجية والعربية، لا سيما السعودية والإمـارات ومصر. ويعتقد أن هذه الدول قد تورطت في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي.

ومع ذلك، فإن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها «بايدن» بشأن نهج الولايات المتحدة تجاه السعودية توضح عدم الرغبة في إعادة النظر بشكل جذري في علاقاتها مع الرياض، حتى بعد نشر تقرير المخابرات حول مقتل الصحفي «جمال خاشقجي».

وبالرغم من إصرار «بايدن» أثناء حملته الانتخابية على أن تصبح السعودية دولـة «منبوذة»، إلا أن الولايات المتحدة تبنت في النهاية موقفا أكثر تساهلاً تجاه المملكة مما كان متوقعا. ويؤكد هذا النهج كيف تحجم الولايات المتحدة عن إيلاء المزيد من الاهتمام لمثل هذه المنطقة المثيرة للجدل، لا سيما بالنظر إلى شراكاتها الطويلة مع الجهات الفاعلة الإقليمية.

لهذه الأسباب، من غير المرجح أن تغير الولايات المتحدة هذا الاتجاه وتبدأ «بالعودة» إلى الشرق الأوسط أو تعيد تنشيط علاقاتها مع حلفائها الخليجيين. ومع ذلك، تشير تصرفات «بايدن» حتى الآن إلى أن الولايات المتحدة لن تنفصل عن الشرق الأوسط تماما، لأنه لا يزال مهما للولايات المتحدة وموقفها العسكري في المنطقة.

لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة المغادرة بعد؟

وهناك العديد من الأسباب التي تجعل من غير المرجح أن تنسحب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. أولا، بالرغم من تقليص القوات الأمريكية في المنطقة، فقد حافظت واشنطن على قدرتها على ممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي على دول المنطقة.

وبالرغم أن الولايات المتحدة خفضت بشكل كبير وجودها العسكري في الشرق الأوسط بين عامي 2008 و2020، إلا أن هذا كان في الغالب بسبب الانسحاب العسكري من العراق وأفغانستان. وانخفض الوجود الأمـريـكي في الـشرق الأوسـط من ذروة عام 2008 والتي بلغ فيها عدد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان 187 ألف فرد (148 ألفا في العراق و 39 ألفا في أفغانستان)، إلى ما يقرب من 2500 اليوم في العراق، ومثلهم في أفغانستان، وأكثر من 200 في سوريا. وفي الوقت نفسه، يبلغ عدد القوات العاملة خـارج أفغانستان والعراق وسوريا، نحو 76 ألفا، وهو عدد أقل مقارنة بعام 2008 لكنه لا يزال كبيرا.

> تدرك موسكو أنها ليست سوى شريك لمجلس التعاون الخليجي

وهناك مؤشر مهم آخر على مشاركة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهو «ميزانية الحرب». وتهدف تلك الميزانية إلى تمويل العمليات العسكرية الأمريكية في أماكن مثل العراق وأفغانستان وسوريا، ولا يتم احتسابها ضمن الحدود القصوى للميزانية العسكرية، ما يجعلها أداة مفيدة لزيادة التمويل إذا لزم الأمر.

وبعد أن سحبت الولايات المتحدة غالبية قواتها من

العراق وأفغانستان، ظل وجودها العسكري في المنطقة دون تغيير نسبيا، وظلت «ميزانية الحرب» عند نحو 10% من الميزانية الإجمالية للبنتاجون، بما يعادل من 60 إلى 70 مليار دولار سنويا. بالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لديهما تمويل حرب خاص بهما، يضيف في المتوسط 11 مليار دولار أخرى سنويا لـ«ميزانية الحرب» منذ عام 2012.

وتبقى المساعدات الخارجية الأمريكية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى من أي منطقة أخرى، بين 6 إلى 8 مليار دولار سنويا في الأعوام الـ 5 الماضية. وتذهب 5 مليارات دولار أخرى سنويا إلى الشرق الأوسط من خلال التمويل العسكري الأجنبي. وبالرغم من تقليص وجودها العسكري الفعلي في المنطقة، فقد حافظت الولايات المتحدة على قدراتها العسكرية في الخليج، ووفرت الأمن لشركائها الإقليميين من خلال قواعدها ومنشآتها العسكرية في المنطقة.

وتحول الطبيعة المجزأة للعالم العربي والمصالح الأمنية المتضاربة دون إنشاء تحالف أمني هادف يمكن أن يقلل من اعتماد دول المنطقة على الولايات المتحدة مما يقلل من احتمالات انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة خلال فترة «بايدن».

وأخيرا، يعد الشرق الأوسط سوق الأسلحة الأسرع نموا في العالم، والأكثر جاذبية وربحا لمصنعي الأسلحة المتقدمين مثل روسيا والولايات المتحدة. واستوردت دول الشرق الأوسط 33% من جميع واردات الأسلحة في جميع أنحاء العالم في الفترة من 2016 إلى 2020.

ومن 2016 إلى 2020، زادت روسيا مبيعاتها من الأسلحة إلى المنطقة إلى 13% من واردات المنطقة، ارتفاعا من 10% في الفترة من 2014 إلى 2018، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة من 54% في الفترة من 2014 إلى 2018 إلى 52% في الفترة من 2016 إلى 2020. لذلك، من الواضح أن المنافسة على سوق السلاح الإقليمي شرسة للغاية، ولا تريد واشنطن أن تفقد حصتها في السوق إذا خسرت أفضل عملائها.

أولويات «بايدن» المستقبلية

وفي خطابه الأخير، صاغ وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكين» مبادئ السياسة الخارجية الرئيسية للإدارة الجديدة. وكان أحد هذه المبادئ أن مشاركة الولايات المتحدة الخارجية وقيادتها للعالم أمران مهمان، قائلا: «سواء أحببنا ذلك أم لا، فإن العالم لا ينظم نفسه. وعندما تنسحب الولايات المتحدة، من المحتمل أن يحدث أحد أمرين، إما أن تحاول دولة أخرى أن تحل محلنا، ولكن ليس بطريقة تعزز مصالحنا وقيمنا، أو لا يتقدم أحد، وبعد ذلك نشعر بالفوضى وكل المخاطر التي تخلقها تلك الحالة».

وتابع: «في كلتا الحالتين، هذا ليس جيدا لأمريكا». ويشير هذا البيان بوضوح إلى أن الولايات المتحدة لا تنوي الانسحاب من الشرق الأوسط، خاصة في ظل النزاعات المستمرة والقضايا التي لم يتم حلها وعدم الاستقرار والتهديد بتجدد «النشاط الإرهابي».

وبالتالي، إذا واصلت إدارة «بايدن» سياستها في الشرق الأوسط وفقا للخطوط العامة للإدارتين السابقتين، ولكن مع إضافة المزيد من المشاركة الدبلوماسية، فمن غير المرجح أن تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الروسية في المنطقة.

وتدرك موسكو أنها ليست سوى شريك لمجلس التعاون الخليجي ودول المنطقة الأخرى، لكن قد تعيد أي دولة في المنطقة تنظيم نفسها بعيدا عن واشنطن وباتجاه موسكو، مثلما أعاد الرئيس المصري «أنور السادات» وجهة بلاده من موسكو إلى واشنطن في السبعينات.

وتعتمد الدول الإقليمية بشدة على الولايات المتحدة لدرجة أنها لا تستطيع تحمل الابتعاد عن حليفها الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تستمر واشنطن في اتخاذ خطوات صغيرة نحو الانسحاب، وحث شركائها الإقليميين على تحمل المزيد من المسؤولية عن استقرار المنطقة، ما يقدم فرصة إضافية لموسكو للتأثير.

ملف العدد

الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب أكثر من مجرد صفقة مع إيران

استراتيجية إيران للحفاظ على قدراتها النووية

لماذا تخاطر الولايات المتحدة بالتورط في مواجهة عسكرية مع إيران؟

تركيا وإيران.. صراع على النفوذ قد يفضي إلى الصدام في العراق

الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب أكثر من مجرد صفقة مع إيران

هل يمكن للولايات المتحدة أن تكون جزءاً من حلٍ إقليمي؟

المصدر

FOREIGN AFFAIRS

الرابط

https://fam.ag/397OoFF

هذا المقال هو خلاصة 210 مقابلة أجرتها كاتبة هذا المقال مع صناع السياسات والخبراء الحاليين والسابقين في 15 دولة، من بينها الدول الأطراف في الاتفاق النووي الإيراني، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، فضلاً عن دول معنية بأزمات الشرق الأوسط، مثل "إسرائيل" وإيران، فلسطين وسوريا ولبنان واليمن والعراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في محاولة للإجابة عن سؤال:

كيف يمكن للولايات المتحدة أن تعالج التوترات الإقليمية المتعلقة بإيران على أفضل وجه ؟

ترث إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مجموعة من القضايا المتعلقة بإيران: دولة تمتلك برنامجاً نووياً متقدماً وترسانة صواريخ بالستية عابرة للقارات وسياسة إقليمية للسيطرة بالوكالة عبر دعم مجموعات محلية. سيكون أول هذه المخاوف هو الأكثر إلحاحاً على الإدارة الجديدة لمعالجته: فمنذ مايو 2018، عندما انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني وبدأ في زيادة ضغط العقوبات على طهران، سارعت الحكومة الإيرانية إلى تطوير قدراتها النووية، وتقليل وقت الاختراق – الفترة التي يمكن خلالها القفز لإنتاج سلاح نووي – من سنة واحدة إلى

عدد من الأشهر فقط.

أوضح بايدن أنه يعتزم إعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي والالتزام ببنوده إذا فعلت إيران الشيء نفسه. وقد أشارت إيران إلى أنها أيضاً مستعدة للعودة إلى التزاماتها، طالما أن الولايات المتحدة ترفع العقوبات، لكن العملية لن تكون بهذه البساطة التي يوحي بها تبادل التصريحات هذا.

لكي يكون الاتفاق النووي مستداماً، يجب عزله عن الانتكاسات السياسية المستقبلية، ويتطلب ضمان مثل هذه الاستمرارية من الموقعين معالجة نقاط الضعف في الصفقة، والتي تشمل طول الجداول الزمنية وشروط عقوبات سنابباك/snapback، بالإضافة إلى مشاكل لم يشملها الاتفاق، مثل برنامج الصواريخ الإيراني والأنشطة الإقليمية المزعزعة للاستقرار. بدون خطة إقليمية، ستظل أجندة إدارة بايدن بشأن إيران والشرق الأوسط الأوسع عرضة لمعارضة الخصوم الحزبيين في واشنطن وشركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

> **لكي يكون الاتفاق النووي مستدامًا يجب عزله عن الانتكاسات السياسية المستقبلية**

يخشى منتقدو الاتفاق النووي لعام 2015، سواء داخل الولايات المتحدة أو في إسرائيل ودول الخليج العربية، أن تتخلى إدارة بايدن عن ضغطها على إيران إذا عادت إلى الاتفاق بسرعة كبيرة وألغت العقوبات. وبدلاً من ذلك، دعت هذه الأصوات البيت الأبيض إلى الدخول في مفاوضات جديدة، تؤدي إلى تخفيف العقوبات فقط عن إيران مقابل حل وسط بشأن القضايا المعلقة، لكن طهران استبعدت بشكل قاطع مثل هذا النهج، قائلة إنها لن تدخل محادثات أوسع بعد عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الأصلي.

وينظر جيران إيران إلى مثل هذا الاحتمال بقلق، حيث يسعون إلى سياسة أمريكية تعمل على ترويض التوترات الإقليمية المتصاعدة وتمنع طهران من إثارة الأزمات في الجوار. لم تحقق حملة "الضغط الأقصى" التي أطلقها ترامب هذه الغايات – في الواقع، تضمن رد طهران بـ "المقاومة القصوى" احتجاز الناقلات واستهداف منشآت النفط السعودية بوقاحة. هذه الدول تخشى بحق من أن العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 دون قيود إضافية، تهدد بمزيد من تمكين أنشطة إيران الإقليمية، ولدى البلدان نفسها مخاوف أكبر بشأن التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة، وقد أُصيبت بالإحباط من الدعوات الأمريكية لتقاسم الأعباء وإنهاء "الحروب إلى الأبد" ومن التناقضات السياسية التي تشير إلى تقلبات في الأولويات الأمريكية.

كيف يمكن للولايات المتحدة أن تعالج التوترات الإقليمية المتعلقة بإيران على أفضل وجه؟ سعيت أنا وزملائي في تشاتام هاوس للإجابة على هذا السؤال من خلال المقابلات التي أجريناها مع 210 من صناع السياسات والخبراء الحاليين والسابقين في 15 دولة، من بينها الدول الأطراف في الاتفاق النووي الإيراني، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، فضلاً عن دول متورطة في أزمات الشرق الأوسط، مثل "إسرائيل" وإيران، فلسطين وسوريا ولبنان واليمن والعراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

المسارات المتوازية

في الفترة مابين تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر من عام

2020، أجرينا استبياناً لمن قابلناهم حول أفضل السبل لإدارة وحل النزاعات في الشرق الأوسط، سألناهم عن الصعوبات والتوترات الجيوسياسية الموجودة في المنطقة وكيف يعتقدون أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد تؤثر على البيئة الأمنية، وبحثنا في تصوراتهم عن جذور التوترات الإقليمية وسعينا إلى توصيات لمعالجتها، مع إيلاء اهتمام خاص لدور إيران في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين واليمن.

لم ير الخبراء والسياسيون الذين قابلناهم أن بالإمكان معالجة القضايا الإقليمية بشكل شامل في حوار مباشر واحد مع إيران، كما لم يتوقع غالبية المستجوبين أن تتنازل طهران عن دعمها لوكلائها الإقليميين أو أن تحد من برنامج الصواريخ البالستية، ورأى معظمهم أن أسلوب عزل إيران يأتي بنتائج عكسية مقارنة بإسلوب العمل الإقليمي على إيجاد حلول للمشاكل.

لمعالجة السلوك الإقليمي المزعج لإيران، أوصى الخبراء بمعالجة كل صراع إقليمي على حدة، وبالتوازي، من خلال مناقشات متعددة الأطراف بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، يمكن للمشاركين أن يتعاملوا بشكل جماعي مع مخاوف مثل الميليشيات والصواريخ والانتشار، وأيضاً على مسارات متوازية.

سألنا المشاركين في الاستطلاع عن الخطوة الأولى التي قد تساعد في استقرار المنطقة؛ من بين الذين تمت مقابلتهم، فضل 45٪ العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 في هذا الصدد، وأفادوا بأن العودة إلى الاتفاق ستساعد في استعادة التعاون عبر الأطلسي (التعاون الأوربي الأمريكي)، ووقف برنامج إيران النووي، وبناء الثقة بين طهران وواشنطن، علاوة على ذلك، فإن إحياء الاتفاق من شأنه أن يقلل التوترات في دول، مثل العراق، التي وقعت بين أقصى ضغط من واشنطن وأقصى مقاومة من طهران.

ومع ذلك، شدد معظم الخبراء على أن الولايات المتحدة يجب أن تدخل الاتفاق النووي مرة أخرى مسلحة بخطة عمل واضحة لمعالجة أوجه القصور فيها. وشدد المشاركون على وجه الخصوص على الحاجة إلى مخطط لحل النزاعات الإقليمية بعد العودة. وأشاروا إلى أنه فور الانضمام إلى الاتفاق النووي في عام 2015، وسعت إيران تواجدها في العراق واليمن ولبنان وسوريا، لذلك يجب على إدارة بايدن العودة إلى الاتفاقية بخطة محددة بوضوح للعمليات الإقليمية الموازية والمتعددة الأطراف التي ستتبعها بسرعة. يمكن للإدارة من خلال جعل هذه العملية مستمرة قدر الإمكان تهدئة مخاوف المعارضين في الكونغرس وكذلك المعارضين الإقليميين، طالما أن إدارة بايدن تتشاور وتنسق مع الشركاء الإقليميين بشأن خططها.

> **إدارة بايدن لديها فرصة لطي صفحة سنوات ترامب وسياسات الصفقات في الشرق الأوسط**

وأشار المشاركون في الاستطلاع إلى أنه من خلال إنشاء مسارات موازية لحل النزاع، يمكن لإدارة بايدن أن تظهر أنها تعمل بإسلوبها الخاص ولا تكرر ما عملته إدارة أوباما. مثلاً يمكن أن تصر على التزام جميع الأطراف بالمشاركة في عملية المتابعة كجزء من التفاوض على الاتفاق النووي وتنفيذه، ويمكن إغراء إيران بالمشاركة بوعدها بتخفيف عقوبات أو استثمار إضافي، سيكون تأمين التزام طهران أمراً حاسماً لتهدئة

مخاوف اللاعبين الإقليميين.

أكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أوصوا بأن يكون المسار الأول الموازي هو المسار الذي يجمع جميع الأطراف المشاركة في الحرب في اليمن، بما في ذلك إيران. مسار ثان يجب أن يدعم الحوار بين دول الخليج، من أجل تعزيز الثقة والتعاون فيما بينها وتعزيز آليات حل النزاعات، ومن المهم بشكل خاص للحد من النفوذ الإيراني، أن يكون مسار ثالث لإحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ومسار رابع يعالج الصراع في سوريا، ويمكن أن تعمل المسارات الأخرى على تدابير بناء الثقة على مستوى المنطقة في مجالات مثل الدبلوماسية الصحية، والسياحة الدينية، والتبادلات الشعبية، والتجارة، والبيئة.

قوة من أجل الاستقرار

بقدر ما سعى من تمت مقابلتهم إلى إدخال المشاكل الإقليمية في عملية إقليمية، فقد أكدوا أيضاً على أن الولايات المتحدة لديها دور حاسم تلعبه في تحقيق الاستقرار في المنطقة، حيث أعرب المشاركون في الاستطلاع، وخاصة من المنطقة، عن قلقهم من أن التزام الولايات المتحدة المتذبذب تجاه الشرق الأوسط من شأنه أن يولّد حالة من عدم اليقين تقوض أمن المنطقة، فمن بين من تمت مقابلتهم، قال 33 في المائة أن عدم اليقين الناشئ عن تناقضات السياسة الأمريكية جعل المنطقة أقل أمناً وكان 57٪ من هؤلاء عراقيون، و50٪ إماراتيون، و45٪ سعوديون. ومما لا يثير الدهشة، أن 30٪ فقط من الإيرانيين الذين استطلعنا آرائهم و 23٪ من الإسرائيليين رأوا الولايات المتحدة قوة استقرار في المنطقة، لكن 50٪ من الأمريكيين الذين تمت مقابلتهم رأوا أن للولايات المتحدة دوراً حاسماً في تسهيل عمل المسارات الموازية.

تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن إدارة بايدن لديها فرصة لطي صفحة سنوات ترامب وسياسات الصفقات في الشرق الأوسط، ويمكن أن يكون عصر بايدن حقبة المشاركة متعددة الأطراف واستقرار الصراع، حيث تدعم الولايات المتحدة دول الشرق الأوسط في اتخاذ خطوات تدريجية لمعالجة الصراعات الإقليمية، وخاصة تلك التي تشمل إيران، ويمكن لمثل هذه العملية في نهاية المطاف أن ترسي الأساس لانفراج وحوار إقليمي أوسع.

لماذا تخاطر الولايات المتحدة بالتورط في مواجهة عسكرية مع إيران؟

المصدر

MEE
MIDDLE EAST EYE

الرابط

https://bit.ly/2NluBuA

أشاد العديد من الأمريكيين والأوروبيين بتوجيه الرئيس الأمريكي «جو بايدن» ضربة عسكرية ضد الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في سوريا. وهم يرون أن استعراض القوة هذا كان ضروريا لإثبات مصداقية الإدارة الأمريكية الجديدة في ردع الهجمات المستقبلية ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف.

وهناك شعور أيضا لدى الأوروبيين أنه نظرا لأن «بايدن» ليس «دونالد ترامب»، فيمكن للولايات المتحدة الآن شن ضربات عسكرية بطريقة محسوبة تتجنب التصعيد. لكن في ساحات المعارك الفوضوية في الشرق الأوسط، تعتبر هذه الخطوة مخاطرة كبيرة.

وبـدون تحرك سريع وموضوعي نحو استراتيجية دبلوماسية بشأن إيران، وهو الأمر الذي تتحدث عنه إدارة «بايدن» ولكن لم تتخذ إجراءات فعلية تجاهه بعد، فهناك خطر من حدوث تصعيد عسكري أوسع. وتشير سلسلة من الحوادث الأخيرة في اليمن والسعودية وخليج عُمان إلى مدى التوتر الذي وصلت إليه البيئة الإقليمية.

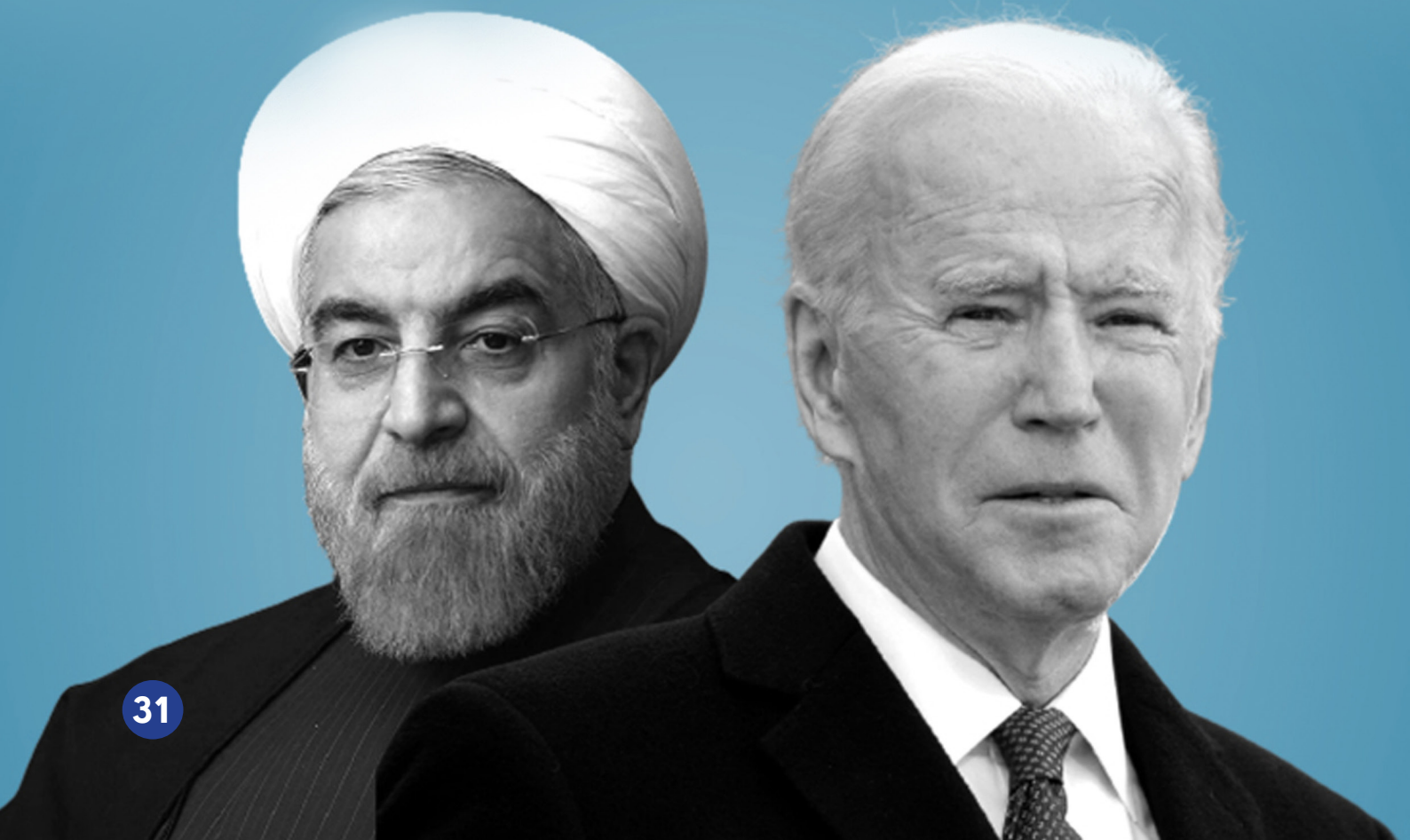

وبالرغم من تعهداتها المتكررة بإنهاء «الحروب الأبدية» لأمريكا، لم تستغرق إدارة «بايدن» وقتا طويلا لتنفيذ أولى ضرباتها العسكرية في 26 فبراير/شباط، حيث استهدفت الولايات المتحدة الجماعات المسلحة العراقية المدعومة من إيران، بما في ذلك «كتائب حزب الله» العاملة على الحدود السورية العراقية.

خطوط حمراء لإيران

ووصف البيت الأبيض والحكومات الأوروبية المشاركة في التحالف المناهض لتنظيم «الدولة الإسلامية» هذه الخطوة بأنها رد متناسب على الهجمات التي يُزعم أن هذه الجماعات نفذتها على قاعدة في «أربيل» في وقت سابق من ذلك الشهر. وقال بعض المعلقين إن الضربة وضعت بعناية خطوطا حمراء لإيران والجماعات التي تدعمها. لكن في غضون 5 أيام فقط، استهدفت ضربة صاروخية أخرى قوات التحالف في قاعدة عين الأسد في العراق.

ضبط العلاقات

ويجب أن يكون واضحا الآن أنه، بدون استراتيجية سياسية متماسكة لحل التوترات في العراق وبين الولايات المتحدة وإيران، فإن الضربات الأمريكية لن تؤدي إلا إلى تسريع دورة التصعيد المتبادل الذي يجر واشنطن وطهران ليصبحا أقرب إلى الحرب المباشرة.

وهذا هو بالضبط هدف تلك الميليشيات العراقية التي ترى أن الضغط العسكري هو الوسيلة الأكثر فاعلية لإخراج الولايات المتحدة من العراق. وبالنسبة لبعض المتشددين في إيران، فإن لعبة التصعيد مفيدة لإلحاق الضرر بآفاق الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية وزيادة النفوذ الإيـراني قبل المفاوضات النووية والإقليمية المحتملة، بما في ذلك تلك المتعلقة باليمن.

سياسة أقصى ضغط

وقد ثبت خطأ الرواية التي تقول إن التصعيد الأمريكي المضاد سيحدد قواعد الاشتباك في العراق. ومثل اغتيال «ترامب» للجنرال الإيراني «قاسم سليماني»، فإن استعراض «بايدن» الأخير للقوة لم يفعل شيئا يذكر لخلق ردع ذي مغزى أو تثبيت قواعد جديدة.

وبالرغم من تعهداته بإعادة تعديل السياسة الأمريكية تجاه إيران، لا يزال «بايدن» يتابع حملة «أقصى ضغط» التي بدأت في عهد «ترامب»، والتي تهدف إلى إجبار طهران على تقديم تنازلات أولا. وقد يكون ذلك نتيجة الضغوط الداخلية للحفاظ على موقف حازم تجاه إيران، فضلا عن إعطاء «بايدن» الأولوية للأجندة المحلية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى دعم من الكونجرس.

مخاطر الصراع

لكن هذا هو نفس النهج الذي انتقده فريق «بايدن» خلال حملته الرئاسية، حيث أوضح مخاطر الصراع وذكر أن «أقصى ضغط» دفعت إيران فقط إلى توسيع برنامجها النووي. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الأمريكية ولعدة أسابيع بعد تنصيب «بايدن»، حرص القادة الإيرانيون على خلق فترة من الهدوء، حيث خففت الجماعات المسلحة العراقية من استفزازاتها. لكن السلسلة الأخيرة من الهجمات تشير إلى أن إيران وهذه الجماعات تشعر بالإحباط المتزايد بسبب المؤشرات على أن سياسة الولايات المتحدة ستبقى دون تغيير إلى حد كبير.

وقد تشعر الولايات المتحدة بالحاجة المشروعة للرد على الهجمات بالقوة العسكرية، لكن ما لم تقدم واشنطن خطة دبلوماسية قابلة للتطبيق، فإنها تخاطر بالتعرض لمزيد من التصعيد. وفي حين أن إدارة «بايدن» قد تدعي أنها تعرض على إيران مسارا سياسيا، فإن أفعالها تتناقض مع أقوالها.

ومنذ أصبح رئيسا، اتخذ «بايدن» خطوات قليلة لتخفيف الضغط على إيران، حتى على الجبهة الإنسانية. ويـأتي ذلك بالرغم من الاعـتراف الواسع بأن إدارة

«ترامب»، وليس طهران، كانت هي المسؤولة في البداية عن تقويض الاتفاق النووي لعام 2015.

وقف التصعيد

ويعتبر السبيل الوحيد للمضي قدما هو إعادة تنشيط الدبلوماسية بسرعة مع إيران، وهو المسار الذي يجب أن يلعب فيه الأوروبيون دورا رئيسيا نظرا للعوائق التي تحول دون التعاون الأمريكي الإيراني. ويجب أن يركزوا في البداية على الضغط على كل من واشنطن وطهران لاتخاذ خطوات نحو إحياء الاتفاق النووي، والتي بدونها من المستحيل تخيل وقف التصعيد الإقليمي.

ووفر الاتفاق الأخير بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يتضمن السماح بمواصلة المراقبة للمنشآت النووية الإيرانية، نافذة لمدة 3 أشهر للمحادثات السياسية، قبل الانتخابات الرئاسية في إيران.

منع التدهور

ويحتاج «بايدن» بشكل عاجل إلى الشروع في خطوات جادة لبناء الثقة لإحياء الاتفاق كجزء من عملية متزامنة، بدلا من الاستمرار في الإصرار على عودة إيران إلى الامتثال الكامل، أو اتخاذ الخطوة الأولى نحو الامتثال للاتفاق قبل أن تحذو الولايات المتحدة حذوها. ويجب على الدول الأوروبية المساعدة في قيادة هذه العملية بدلا من تبني المواقف التي تعقد الجهود للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران.

وبصفتها أعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» والتحالف المناهض لتنظيم «الدولة الإسلامية»، فإن للدول الأوروبية أيضا مصلحة في منع تدهور الوضع الأمني في العراق بين الولايات المتحدة وإيران، وهو تطور قد يعرض القوات الأوروبية هناك للخطر.

وهنا، يمكن أن يكون التقدم على الجبهة النووية بمثابة طريق نحو التهدئة، كما يتضح من الاستعداد الأولي الواضح لإيران للضغط على الجماعات العراقية لتقليل هجماتها. لكن تصميم الولايات المتحدة وإيران والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى على إثبات أن المحادثات النووية لن تضعف عزمها في القضايا الإقليمية الأخرى قد يؤدي، على العكس من ذلك، إلى تصعيد التوترات بينها حتى مع تقدم هذه المناقشات.

ولتجنب هذه النتيجة، يجب على الأوروبيين أن يستبقوا ذلك بالدعوة إلى تهدئة الوضع على الأرض، باستخدام الاتصالات مع الجهات السياسية والأمنية العراقية، بالإضافة إلى أدوات مثل التوعية الأوروبية بالحالة البحرية في مضيق هرمز، لمنع الاشتباكات بين المتنافسين.

ويجب على الأوروبيين أيضا إقامة شراكة وثيقة مع دول الشرق الأوسط ذات التفكير المماثل، للضغط على كل من طهران وواشنطن للكف عن المزيد من التصعيد. ولا تشمل هذه الدول سلطنة عُمان والكويت فحسب، بل تشمل أيضا الإمارات، التي أبدت مؤخرا حماسا جديدا للدبلوماسية.

فرصة ضئيلة

ويجب على الأوروبيين أيضا الاستفادة القصوى من وصولهم إلى القادة الإيرانيين رفيعي المستوى، بهدف توسيع سبل المفاوضات الإقليمية، بما في ذلك تلك التي تشرف عليها الأمم المتحدة في اليمن.

وقد تعتقد الولايات المتحدة وإيران أنهما بارعتان في إدارة لعبة التصعيد والتصعيد المضاد. ولكن كانت هناك مناسبات متعددة اقتربت فيها الأحداث من الخروج عن السيطرة. وأمام البلدين الآن فرصة ضئيلة للانفصال التام عن حقبة «ترامب» المدمرة، لكن المسار يضيق بسرعة. ويتعين على الجهات الغربية التحرك بذكاء إذا أرادت تجنب التصعيد المستمر.

تركيا وإيران.. صراع على النفوذ قد يفضي إلى الصدام في العراق

كتب بواسطة:
والي غول محمدي
حميد رضا عزيزي

على مدى الأسابيع الماضية، أصبح العراق نقطة احتكاك رئيسية بين إيران وتركيا. وانتقد السفير الإيراني لدى العراق «إيراج مسجدي»، في 27 فبراير/شباط، التدخل العسكري التركي في العراق، داعيا أنقرة إلى سحب قواتها من العراق.

سجال تركي إيراني

وقال «مسجدي» في مقابلة مع قناة «رووداو» الكردية: «لا نقبل إطلاقا من أي دولة، سواء كانت تركيا أو أي دولة أخرى، التدخل في العراق عسكريا أو أن يكون لها وجود عسكري في العراق». وشدد كذلك على أن «العراق يجب أن يحافظ على أمن العراق».

ورد المبعوث التركي إلى العراق «فاتح يلدز» على «تويتر»، قائلا إن نظيره الإيراني «آخر شخص يمكن أن يلقي محاضرة لتركيا بشأن احترام حدود العراق». وفي أعقاب هذا الخلاف، استدعت طهران وأنقرة سفيريهما لدى بعضهما البعض للتعبير رسميا عن رفض ما حدث.

أردوغان يهدد!

وجاء الخلاف الدبلوماسي وسط تزايد الوجود العسكري التركي في شمال العراق لمحاربة مسلحي «حزب العمال الكردستاني».

وفي 10 فبراير/شباط، نفذت أنقرة عملية عسكرية في «جبل كاره» بمحافظة دهوك العراقية لإطلاق سراح عدد من الرهائن الأتراك المحتجزين لدى الحزب. وبعد فشل العملية ومقتل 13 رهينة، هدد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» بأن بلاده ستوسع حملتها ضد «حزب العمال الكردستاني»

المصدر

THE NATIONAL INTEREST

الرابط

https://bit.ly/3qPqlkU

إلى سنجار، وهي منطقة استراتيجية تقع على حدود العراق مع سوريا.

اتهامات تركية

وفي أعقاب تهديدات «أردوغان»، نشرت «قوات الحشد الشعبي» العراقية الموالية لإيران آلاف الجنود في 3 ألوية في سنجار لمواجهة ما يرون أنه نية لدى أنقرة لاحتلال أجزاء من بلادهم. في المقابل، اعتبرت وسائل الإعلام التركية أن قوات الحشد الشعبي تتدخل لإنقاذ حزب العمال الكردستاني الأمر الذي يعتبر مؤشرا على دعم إيران للمسلحين الأكراد.

وبالنظر إلى ذلك، قد يقول البعض إن تباين النهج الإيراني والتركي تجاه المسلحين الأكراد في العراق هو العامل الرئيسي وراء التوترات الأخيرة. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحجة ستتجاهل حقيقة أنه مؤخرا في يونيو/حزيران 2020، شنت طهران وأنقرة ضربات جوية ومدفعية متزامنة ضد المتمردين الأكراد في شمال العراق، ما أثار تكهنات بأنهما نسقا تحركاتهما العسكرية. فما الذي تغير في أقل من عام وأثار الخلاف بين الجانبين حول نفس القضية على ما يبدو؟

لعبة توازن القوى

حسنا، بالنظر إلى الصورة الكبيرة، فإن الخلاف بين طهران وأنقرة في العراق متجذر في اعتبارات توازن القوى وسعيهما إلى نفوذ أكبر. وعلى مدى العامين الماضيين، كان لدى القادة الإيرانيين انطباع بأن نفوذهم في العراق آخذ في التراجع. وكانت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في العراق في أواخر عام 2019 ضد الدور الإيراني أول علامة رئيسية على هذا التراجع، وقد وجه اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني اللواء «قاسم سليماني» أشد ضربة لنفوذ طهران.

ولتتفاقم المشاكل أكثر، في مايو/أيار 2020، تم استبدال رئيس الوزراء المدعوم من إيران «عادل عبدالمهدي» بـ«مصطفى الكاظمي»، وهو سياسي عراقي أكثر استقلالية يحاول الحفاظ على علاقة متوازنة مع إيران وجيران العراق

> **تباين النهج الإيراني والتركي تجاه المسلحين الأكراد وراء التوترات الأخيرة**

الآخرين، بما في ذلك السعودية وتركيا.

وبحلول ذلك الوقت، كانت أنقرة قد توصلت بالفعل إلى اتفاق مع بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل لتطهير سنجار من حزب العمال الكردستاني. ومع استبعاد إيران من الاتفاقية الثلاثية شككت طهران في خطط تركيا الخاصة بالعراق. وتشعر طهران بالقلق من أن أنقرة قد تستخدم حملتها المناهضة للميليشيات الكردية لتأسيس وجود عسكري طويل الأمد في سنجار، كما فعلت سابقا في شمال سوريا ومحافظة دهوك العراقية.

تغير معادلات القوة

وبالنظر إلى أن العراق وسوريا هما المكونان الرئيسيان لعمقها الاستراتيجي، فإن إيران لديها نهج لا يسمح بالتراخي في هذه البلدان. ويعني هذا أن طهران غير راغبة في الأساس في مشاركة مجال نفوذها الاستراتيجي المتصور مع الخصوم ما لم يتمكنوا من البناء على معادلات القوة المتغيرة بسرعة لفرض أنفسهم على الأرض، مثل حالة الوجود العسكري الأمريكي في العراق أو الاحتلال التركي لشمال سوريا.

ومع ذلك فهذه ليست القصة كاملة. وتعد تركيا أيضا المنافس الاقتصادي الرئيسي لإيران في السوق العراقية. وفي عام 2019، صدرت تركيا ما قيمته 10.2 مليار دولار من البضائع إلى العراق، متجاوزة بشكل طفيف صادرات إيران البالغة

9.6 مليارات دولار خلال نفس الفترة. كما استثمرت الشركات التركية نحو 25 مليار دولار في 900 مشروع إنشائي وبنية تحتية، بما في ذلك الطاقة والمياه والصناعات البتروكيماوية، في مدن عراقية مختلفة.

منافسات جيواقتصادية

وهناك أيضا منافسة متصاعدة بين طهران وأنقرة في صناعة الكهرباء في العراق، التي كانت تهيمن عليها الشركات الإيرانية في السابق. إلى جانب ذلك، تعتبر تركيا موقعها الجغرافي عند مفترق طرق أوروبا الشرقية وغرب آسيا ميزة جيواقتصادية فريدة، وتسعى بشكل متزايد إلى احتكار طرق العبور في المناطق المجاورة. وفي هذا السياق، من خلال توسيع العلاقات الاقتصادية مع العراق، تريد تركيا منع إيران من النقل المحتمل للطاقة إلى أوروبا عبر العراق وسوريا، وتريد لنفسها أن تصبح المحور الرئيسي لصادرات الطاقة إلى أوروبا، وفتح ممر جنوبي إلى الأردن والسعودية لنقل البضائع التركية والأوروبية إلى أسواق الخليج العربي.

وبالرغم أن القوتين الإقليميتين غير العربيتين حاولتا تاريخيا تحديد مصالحهما ومناطق نفوذهما في العالم العربي بطريقة تتجنب الاحتكاك والتنافس المباشر، لكن فيما يتعلق بسوريا والعراق، فإن مصالحهما تتعارض على المدى الطويل. وفي أعقاب تصاعد المشاعر المعادية لإيران في العراق واغتيال

> تعد تركيا أيضا المنافس الاقتصادي الرئيسي لإيران في السوق العراقية

«سليماني»، ربما خلص القادة الأتـراك إلى أن الوقت قد حان لدحر النفوذ الإيراني واستعادة ما يعتبرونه دور تركيا التاريخي في العراق.

مخاطر حدوث صدام

ومع ذلك، لا يبدو أن تركيا تسعى إلى مواجهة مع إيران في العراق، ولكنها تتطلع إلى استغلال فراغ السلطة الحالي في البلاد لتعزيز نفوذها الاستراتيجي على جيرانها الجنوبيين على المدى الطويل.

وبالرغم من عدم استعداد أنقرة لمواجهة طهران في العراق أو بشأنه، فإن المسار الحالي ينطوي على مخاطر حدوث صدام غير مرغوب فيه. وإذا كانت سوريا مثالا هنا، فإن المقاربات الإيرانية والتركية الصارمة تجاه مناطق نفوذهما الفعلية أو المتصورة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى التصعيد، إذا قرر أحد الطرفين تحدي مصالح الطرف الآخر.

وفي فبراير/شباط 2020، كانت إيران وتركيا على وشك المواجهة المباشرة في إدلب، بعد انتشار الميليشيات المدعومة من إيران للمرة الأولى شمال غربي سوريا للمشاركة في القتال ضد المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا.

وإذا أدت حملة تركية محتملة في سنجار إلى مواجهة بين تركيا و»قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران، فمن الصعب الافتراض أن إيران ستقف مكتوفة الأيدي وتدع الأتراك يمضون قدما كما يريدون.

لذلك، فبالرغم أن طهران تشارك أنقرة مخاوفها بشأن التمرد الكردي في شمال العراق، إلا أن مخاوفها بشأن التداعيات طويلة المدى لحملة عسكرية تركية ممتدة قد وضعت الجانبين في خلاف بشأن الوضع في سنجار.

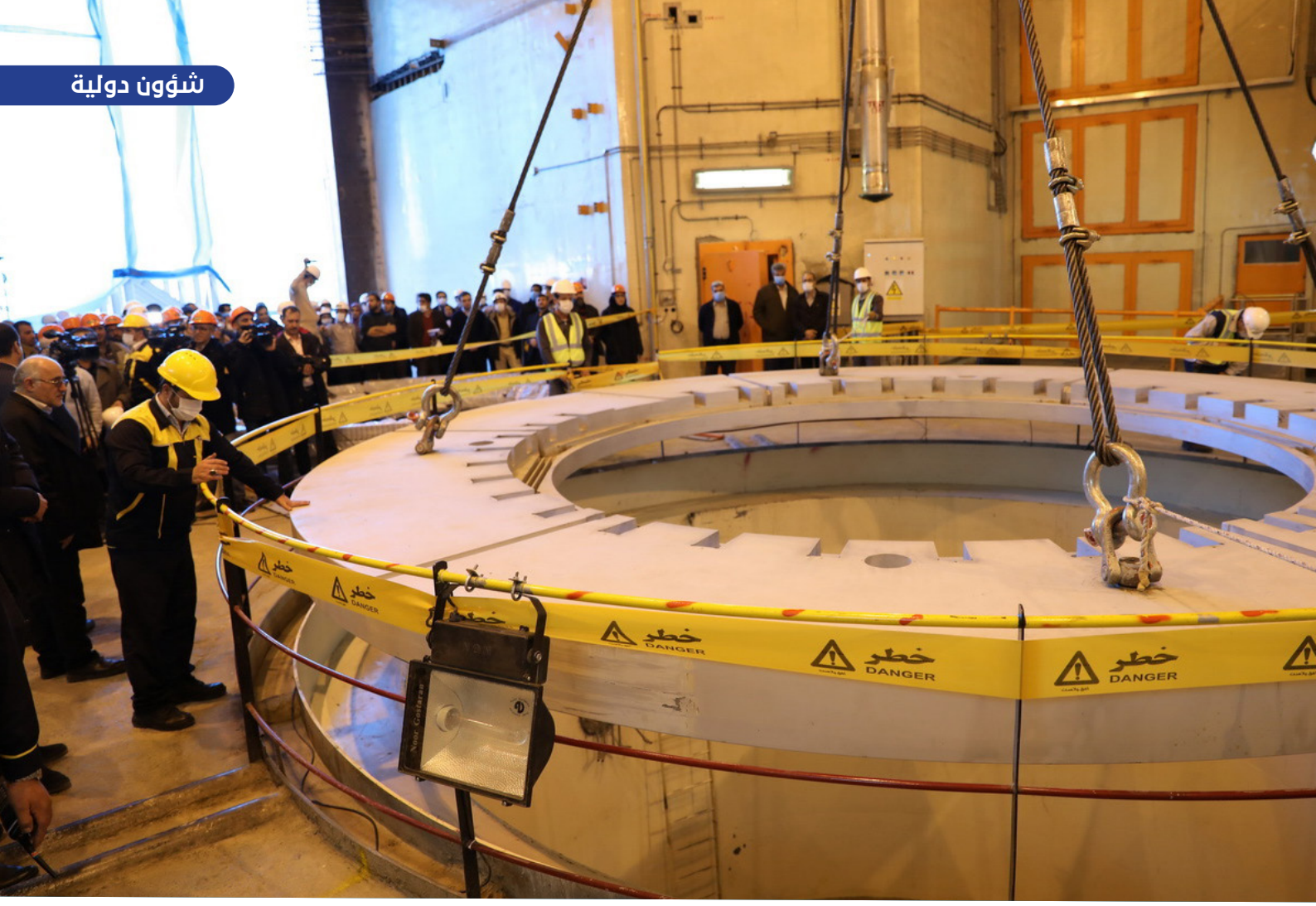

استراتيجية إيران للحفاظ على قدراتها النووية

المصدر

GPF | GEOPOLITICAL FUTURES

الرابط

https://bit.ly/2OiYlIW

الكاتب: جورج فريدمان

كتب المحلل السياسي الأمريكي جورج فريدمان، في موقع «جيوبوليتيكال فيوتشرز»، مقالا لتحليل الموقف الإيراني بشأن ملفها النووي ، وكيف أنها تناور للحفاظ على قدرتها النووية دون امتلاك قنبلة نووية بالفعل فإلى تفاصيل المقال.

أعلنت إيران أنها لن تحضر الجولة الأولى من المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق النووي. وتقول طهران إن العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» يجب أن ترفع أولا لبدء المحادثات. ومن الواضح أن هذا التكتيك يهدف إلى تحسين موقف إيـران التفاوضي مع الولايات المتحدة. لكن هذا الموقف يجب أن يكون ذا مصداقية، وأن يُقرأ بهذه الطريقة من كلا الجانبين.

وتعتبر إيران أن الرئيس الأمريكي «جو بايدن» في موقف ضعيف فيما يخص هذه القضية باعتبار أنه لطالما أكد أن التخلي عن الاتفاق النووي كان خطأ سيصححه في أول فرصة،

> يجب على جميع الرؤساء أن يكتشفوا كيفية الموازنة بين وعودهم وما يجب عليهم فعله

لذلك يحتاج «بايدن» إلى إحياء الاتفاقية الأصلية أو استبدالها بشيء مماثل.

خارطة لتسوية المحادثات

وتتفهم إيران السياسة الأمريكية مثلها مثل أي طرف آخر، وقد أثبتت أنها مفاوض ممتاز. وإذا اعتقد المسؤولون الإيرانيون أن «بايدن» مضطر لاستعادة الاتفاقية، فسوف يجعلون ذلك صعبا قدر الإمكان.

ومن أفضل الطرق للتفاوض أن تبدو غير عقلانيا. ويعتقد الفاعلون العقلانيون أنهم منطقيون ويعملون على افتراض أن نظرائهم يعتقدون أنهم منطقيون أيضا. وقد يكون المفاوض عقلانيا، لكن إظهار أوراقه بطريقة معقولة يمنح الطرف الآخر خارطة طريق لكيفية تسوية المحادثات. وتبرع إيران في الظهور بمظهر المقدم على الانتحار، في حين أنها في الواقع تخشى الإبادة النووية مثل أي دولة أخرى.

وعلى سبيل المثال، لا تتوافق الدعاية الإيرانية حول إبادة إسرائيل مع الواقع. ولدى الإسرائيليين ترسانة نووية كبيرة، ولديها خبرة في التعامل مع التهديدات الإيرانية المحتملة. وسيتم الكشف عن أي هجوم إيراني مخطط له في وقت مبكر من العملية، وستقوم إسرائيل بشن هجوم استباقي. بعبارة أخرى، فإن أسوأ مكان يمكن أن تكون عليه إيران هو الاقتراب من استكمال سلاح نووي، وفي الحقيقة يعرف القادة الإيرانيون ذلك.

السيناريو المثالي لإيران

من ناحية أخرى، فإن قيمة البرنامج النووي كبيرة بالنسبة لإيران. وتلعب طهران دائما دور من يحاول امتلاك سلاح نووي، دون إعطاء أي مؤشر على اقترابها من امتلاكه بالفعل. وهذا هو السيناريو المثالي لإيران. فهي تحاول التهديد دون إجبار أي جهة على اتخاذ إجراءات محفوفة بالمخاطر. وبذلك يمكن لإيران التفاوض بشأن تنازلات مقابل عدم بناء سلاح نووي، دون أن تتعرض للتهديد المباشر بالإبادة النووية.

وفي الوقت نفسه، تحاول إيران أيضا إبراز قوتها بطريقة أكثر فعالية من خلال تقديم الدعم لعدد من التنظيمات في المنطقة مثل «الحوثيين» في اليمن، و«حزب الله» في لبنان، و«حماس» في غزة، والفصائل المدعومة إيرانيا في كل من سوريا والعراق. ويعتبر ذلك التكتيك الأبرز للسياسة الخارجية الإيرانية وأكثرها فعالية حيث تستطيع من خلاله ممارسة الضغط على الدول العربية وإسرائيل والقوات الأمريكية التي لا تزال منتشرة في المنطقة.

أما الأسلحة النووية فهي مفهوم نظري مصمم لتضخيم قوة إيران، حيث تعتمد قوتها الحقيقية على قدرتها على زعزعة استقرار بعض البلدان. وتحمل هذه الاستراتيجية في

> أسوأ مكان يمكن أن تكون عليه إيران هو الاقتراب من استكمال سلاح نووي

طياتها مخاطر ضئيلة مقارنة ببناء سلاح نووي. لذلك تريد إيران الحفاظ على قدرتها على امتلاك أسلحة نووية دون امتلاك أسلحة نووية بالفعل، بينما تورط إسرائيل والدول العربية والأمريكيين في عمليات سرية يصعب مواجهتها.

ويخدم رفض مناقشة الاتفاقية النووية الأصلية غرضين، فهو يختبر الرئيس الأمريكي الجديد لرؤية مدى حاجته إلى هذه الاتفاقية، كما يسمح للإيرانيين بتصعيد أولوياتهم الفعلية باستخدام الرغبة الأمريكية في إحياء الاتفاق.

ولا يوجد تداعيات سلبية حقيقية بالنسبة لإيران. فما تحتاجه طهران أكثر من أي شيء آخر هو رفع العقوبات التي دمرت اقتصادها، وولدت بدورها معارضة سياسية لمخططي الاتفاقية الأولى.

وعززت حالة عدم اليقين بخصوص الاتفاق الجديد من التحالف الناشئ بين الدول العربية وإسرائيل، وهو تحالف دفاعي اسمي ربما، لكن كما تعلم إيران جيدا يمكن أن يتحول إلى هجوم مباغت.

مشكلة بايدن

وسياسيا، إذا أراد «بايدن» الوفاء بوعوده، فعليه إحياء نسخة من المعاهدة القديمة وقرأ الإيرانيون هذه الحاجة كفرصة لانتزاع التنازلات لا سيما رفع العقوبات، ولكن أيضا على المدى الطويل، التقليل من تهديد من القوات المتواجدة في الخليج. وهذه أمور حاسمة بالنسبة لإيران.

لكن مشكلة «بايدن» هي أنه لم يبدأ الحكم بعد. وتعد الأشهر القليلة الأولى لأي إدارة جديدة امتدادا لحملتها الانتخابية. وهكذا، أمر «بايدن» بشن غارة جوية على الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا لإثبات استعداده لضرب عملياتها السرية.

ويراقب الإيرانيون بعناية ليروا ما إذا كان الجناح اليساري للحزب الديمقراطي هو الذي سيحكم أم أن الوسط هو الذي سيحكم. وعلى سبيل المثال، بعد التزام حملته الانتخابية بحقوق الإنسان، طارد «بايدن» ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» بشأن مقتل «جمال خاشقجي»، قبل محاولة معالجة أي صدع في العلاقات.

أمريكا بحاجة للسعودية

وتحتاج الولايات المتحدة إلى التحالف العربي الإسرائيلي لصد الطموحات الإيرانية السرية، لذا فهي بحاجة إلى أن تكون السعودية جزءا منه.

ويجب على جميع الرؤساء أن يكتشفوا كيفية الموازنة بين وعودهم وما يجب عليهم فعله. وبهذا المعنى، يواجه «بايدن» مشكلة؛ فقد تعهد بإحياء اتفاق لم يعالج مشكلة إيران حقا، ويجب عليه أن يفعل ذلك ليُظهر للأوروبيين أنه ليس «ترامب»، بينما يجب عليه في الوقت ذاته أن يوضح للإيرانيين أنه لن يتخلى عن استراتيجية «ترامب» دون مقابل. وستجعل إيران هذا الأمر صعبا عليه قدر الإمكان.

قاذفات B-52s في الشرق الأوسط ماذا يعني ذلك جيوسياسياً؟

المصدر

GPF GEOPOLITICAL FUTURES

الرابط

https://bit.ly/3evytEo

كتب المحلل الأمريكى الشهير جورج فريدمان في موقع « جيبوليتكال فيوتشرز « مقالا يرصد فيه التغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط قائلا : خلال الأسبوع الماضي، حلقت قاذفتان من طراز «بي52» فوق الشرق الأوسط، وهي المرة الرابعة منذ أن أصبح «جو بايدن» رئيسًا للولايات المتحدة.

وقالت واشنطن إن عمليات التحليق كانت بسبب عدم الاستقرار في المنطقة، لكن المعنى الضمني كان واضحًا للغاية بشأن إيران.

كان الشيء الأكثر غرابة في هذه الرحلات هو إعلان القيادة المركزية الأمريكية أن طائرات «بي52» كانت مصحوبة بطائرات مساندة من إسرائيل والسعودية وقطر.

وقد تكاثر الحديث عن التحالف السياسي الناشئ في المنطقة، لكن هذا التجمع يعتبر مثيرا للغاية حيث تعد إسرائيل حليفا للولايات المتحدة بينما تتعرض السعودية للهجوم من قبل إدارة «بايدن» بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تتعاون مع إسرائيل منذ سنوات لكنها لم تعترف بإسرائيل حتى الآن.

وتقع قطر في ضفة الخليج المقابلة لإيران، ولديها علاقات مع طهران ربما أقرب من أي دولة في الخليج العربي، وهي وسيط رئيسي بين إيران والولايات المتحدة.

وإذا كان الغرض من هذه الرحلات هو تحذير إيران من

تداعيات المواجهة مع الولايات المتحدة، فإن تأثيرها يتآكل.

ويرى فريدمان أن مثل هذه التحذيرات تضعف عند صدورها للمرة الرابعة، ومن الصعب جعل الروتين يبدو وكأنه تهديد. وقد أصبح الإيرانيون إلى حد ما أكثر عداء. لقد شنوا هجمات من خلال وكلائهم على القواعد الأمريكية في العراق. كما أضروا بسفينة تجارية إسرائيلية قبالة الساحل اللبناني مع استمرارهم في تقديم دعم كبير للمتمردين الحوثيين في الحرب الأهلية اليمنية.

بمعنى آخر، لا يوجد دليل على أن الإيرانيين يخططون لتغيير سياستهم الإقليمية.

وبالنظر إلى تعهد إدارة «بايدن» بإحياء الاتفاق النووي، فقد رفضت طهران عرضا أوروبيا بالحوار المباشر مع الولايات المتحدة وطالبت بتنازلات قبل التفكير في مثل هذا اللقاء.

ويؤكد «فريدمان» أن إيـران تعمل الآن على رفض الإغـراءات أو التهديدات، وتحافظ على وتيرة عملياتها في مناطق الصراع، بل وتعمل على زيادتها.

ويضيف : من وجهة نظر تفاوضية، يبدو أن إيران لا تريد إحياء الاتفاق لأنها ستجدد عمليات التفتيش وربما تكشف عن الحالة المتقدمة لبرنامج إيران النووي. أو لا تريد أن تبدو متحمسة للغاية لاستئناف هذه المحادثات وهو الأمر الراجح.

ونظرًا لأن «بايدن» جعل استعادة الاتفاقية هدفًا مهمًا لرئاسته، فقد يشعر الإيرانيون أن «بايدن»مضطر للتوصل إلى اتفاق.

> وجدت الإمارات طرقًا للعمل دون عتبة الحرب في ليبيا والقرن الأفريقي واليمن

ولكن سياسة إيـران من شأنها أن تؤكد وجهة نظر «ترامب» تجاه إيران وتدحض وجهة نظر «بايدن».

وبالنظر إلى الواقع السياسي والعسكري الذي تحاول إيران خلقه مع عدم المبالاة بطلعات «بي52» التي يُنظر إليها على أنها مجرد استعراض، يجب على إدارة «بايدن» تغيير نهجها من خلال تعزيز موقفها التفاوضي دون اتخاذ قرار حاسم بالعمل العسكري.

لم تكن طلعات «بي52» مهمةحتى مع مشاركة الإسرائيليين والسعوديين والذين أضافوا بعض التهديد، لكن ليس كثيرًا.

وومن ناحية أخرى يرى فريدمان أن إسرائيل فيما يبدو حريصة على ضرب إيران لكنها ترى نفسها مقيدة من قبل الولايات المتحدة.

لكن لا يزال حرص إسرائيل على الضربة محل شك لأن العمليات العسكرية يمكن أن تفشل، ومن شأن ذلك أن يقوض مصداقية التهديد الإسرائيلي.

ولكن يبدو أن مصاحبة القاذفات الأمريكية تزيد من احتمالية إطلاق العنان لإسرائيل.

لكن أهم عنصر في المهمة كان قطر والتي تعتبر أكثر صداقة مع إيران، وهي المحاور في المفاوضات الأمريكية الإيرانية.

إن استعداد قطر للانضمام إلى الرحلة يشير إلى استياء قطر من عدم المرونة الإيرانية، واحتمال انهيار المحادثات.

وإذا تحركت الجغرافيا السياسية بناءً على الإشارات، فربما يغير كل ذلك موقف إيران ويبشر بإحياء الاتفاق النووي.

لكن الجغرافيا السياسية أكثر بساطة وتعقيدًا!

ويلفت «فريدمان» الانتباه إلى أن أهداف إيران الأساسية تكمن في استعادة اقتصادها ومنع هجوم من الغرب. ولكن يجب أن تتأكد من أن العراق لا يزال غير قادر على تشكيل تهديد، وبالتالي يجب أن تفعل ما في وسعها للحفاظ على عدم الاستقرار هناك، أو على الأقل حرمان الولايات المتحدة من قاعدة آمنة للعمل من خلالها.

لذلك لا يمكن لإيران ترك العراق وشأنه، ولا يمكنها التخلي عن حلفائها في اليمن وأماكن أخرى.

إن إظهار القوة الإقليمية الحقيقية هو أساس أمنها. ولا تستطيع القيادة الإيرانية أن تبدو ضعيفة أمام شعبها، ومع ذلك فهي لا تستطيع تحمل استمرار معاناة العقوبات الغربية.

ويرى أن من وجهة النظر الجيوسياسية للولايات المتحدة، تعتبر إيران لاعبًا ثانويًا، غير قادر على التأثير على مصالحها مثل الصين.

ومن وجهة نظر سياسية، تم رفع هذه القضية الجيوسياسية الصغيرة إلى قضية رئيسية من خلال هجوم «بايدن» على سياسة «ترامب».

وتعرف إيران أهميتها النسبية بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا يمنحها إحساسًا بالأمن.

ومن الناحية السياسية بالنسبة لإيران، فهي تعلم أن «بايدن»، بعد أن هاجم «ترامب» لسياسته العدوانية المفرطة تجاه إيران، لا يمكنه متابعة حملة «بي52»، وحشد الآخرين في الشرق الأوسط - بما في ذلك منتهكي حقوق الإنسان مثل السعودية.

ويعني ذلك أن إيران في وضع جيد، باستثناء العقوبات التي يتعين عليها رفعها، وهي الرافعة الأمريكية الرئيسية.

وكان موقف «ترامب» هو فرض عقوبات وترك إيران تتحمل التبعات.

و ما لم تجبر الرحلات الجوية إيران على أن تصبح مرنة بسرعة - وهو ما أعتقد أنها لن تفعله - فستكون خيارات «بايدن» هي نفسها خيارات «ترامب» (زيادة العقوبات).

وبالنسبة لواشنطن، فإن العقوبات منخفضة المخاطر ولكن بالنسبة لطهران فهي تعتبر مسألة وجودية.

وهكذا فإن تحركات «بي 52» الغريبة تترك لي إحساسًا بقوة الواقع الجيوسياسي، وصعوبة التحرك ضده.

ويواجه العديد من القادة السياسيين هذه اللحظة. إن تحطيم الدول دون شن حرب أمر صعب، والمواجهة مع إيران لا تستحق الحرب سواء بالنسبة لـ«ترامب» أو «بايدن» .

الانسحاب التكتيكي للإمارات من المشاركة الاستراتيجية في اليمن

كتب بواسطة: أندرياس كريج

يتزامن انسحاب الإمارات من قاعدتها العسكرية في «عصب» في إريتريا في الوقت الذي تعيد فيه إدارة «بايدن» الجديدة تقييم التزام أمريكا بالحرب في اليمن.

المصدر

QUINCY INSTITUTE FOR RESPONSIBLE STATECRAFT

الرابط

https://bit.ly/3rwLnpA

وبقدر ما كان انسحاب الإمارات من اليمن عام 2019 رمزيا بطبيعته، فإن تفكيك قاعدة «عصب» في إريتريا ينبغي اعتباره انسحابا تكتيكيا من مشاركة استراتيجية للإمارات في القرن الأفريقي. ويعني هذا أن انسحاب أبوظبي في معظمه يأتي في صورة تجربة لإرسال إشارات ما إلى واشنطن وليس انسحابا حقيقيا من المنطقة.

ومن خلال القيام بعمليات استكشافية في ليبيا والقرن الأفريقي واليمن، وجدت الإمارات طرقا للعمل دون عتبة الحرب، مع تفويض القتال والعمليات التخريبية لشبكة واسعة من الوكلاء.

خداع استراتيجي

وبصفتها «سيدة التكتيك»، تحافظ الإمارات على موطئ قدمها القوي ونفوذها في اليمن من خلال المجلس الانتقالي الجنوبي والمرتزقة وجماعات الميليشيات الأخرى الذين يزودون أبوظبي بوسائل منفصلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية مع إمكانية الإنكار المعقول.

لذا استخدمت أبوظبي السعودية ببراعة كدرع للاختباء وراءها وسط انتقادات عالمية بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبها «التحالف الذي تقوده السعودية».

وبالنظر إلى تغطية الصراع على مدار الأعوام الـ6 الماضية، تم وصف الإمارات على نطاق واسع بأنها شريك صغير يدعم

شريكه الرئيسي، متمثلا في السعودية، في حربها ضد الحوثيين. لكن في الواقع، كان الشريك الأصغر المزعوم قادرا على صرف النقد عن معسكرات التعذيب وحالات الاختفاء وجرائم الحرب حيث كان الرأي العام العالمي منشغلا بالدرجة الأولى بدور السعودية في هذا الصراع.

تأمين الأهداف

وفي غضون ذلك، كانت الإمارات قادرة على تأمين أهدافها في اليمن في كثير من الأحيان على حساب الرياض. وكانت استراتيجية أبوظبي في المنطقة بمثابة لعبة محصلتها صفر مع السعودية، فأي هدف تؤمنه الإمارات هو هدف تخسره السعودية.

وفي عام 2019، كان هناك احتجاج على تخلي الإمارات الواضح عن السعودية في اليمن. ومع ذلك، بعد مرور عامين تقريبا، أصبح من الواضح أن سلوك الإمارات قد كلف السعودية تكلفة كبيرة.

ولم تعد التكاليف البشرية وتكاليف السمعة للجيش الإماراتي متناسبة مع الفوائد التي عادت بها الحملة على الإمـارات. وفي الواقع، حققت أبوظبي منذ فترة طويلة أهدافها الأساسية في اليمن؛ وهي تحقيق تأمين الوصول إلى الممرات البحرية حول مضيق باب المندب.

ولم يظهر الحوثيون الذين كانوا في ذلك الوقت محصورين في شمال اليمن على طول الحدود السعودية في الاستراتيجية الكبرى للإمارات «الإتجارية» الجديدة، ولم يظهروا في أي اعتبارات خطيرة تتعلق بالأمن القومي الإماراتي.

وتماما مثل البريطانيين حتى عام 1967، لم تكن الإمارات مهتمة بالمناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها من الساحل اليمني المهم استراتيجيا. وكان تأمين موطئ قدم في عدن والحفاظ على السيطرة على المياه الساحلية لليمن في الجنوب شيئا كانت أبوظبي قادرة وراغبة في تفويضه إلى شبكة من الوكلاء أصبح المجلس الانتقالي الجنوبي أهم عناصرها.

توفير العمق الاستراتيجي

ومن خلال التدريب والتجهيز والتمويل لشبكة واسعة

> **وجدت الإمارات طرقًا للعمل دون عتبة الحرب في ليبيا والقرن الأفريقي واليمن**

من أكثر من 90 ألف مقاتل جنوب اليمن، تعلمت أبوظبي من دروسها في ليبيا أن الحرب من خلال التفويض قد توفر عمقا استراتيجيا في الخارج بتكاليف محدودة أو منعدمة فيما يتعلق بالسمعة أو البشر أو السياسة. وبينما لا تزال السعودية تتلقى وطأة الانتقادات الدولية بشأن الكارثة الإنسانية التي ساعدت في إحداثها، فقد قامت أبوظبي بتعهيد تكاليف السمعة في هذه الحرب إلى الرياض.

ومع ذلك، فمن خلال شبكتها البديلة في اليمن، انسحبت أبوظبي تقريبا من الـصراع. وكان إخراج جيشها من البر الرئيسي لليمن بمثابة انسحاب تكتيكي في أحسن الأحوال، ما يشير إلى المجتمع الدولي بأنها لا تريد أن ترتبط بعد الآن بالفظائع التي ارتكبتها، وإن كانت الشبكة البديلة تواصل ارتكابها.

وكان للمجلس الانتقالي الجنوبي على وجه الخصوص دور فعال في عمليات مكافحة الإرهاب الإماراتية، حيث اعتمد على 27 موقعا للاحتجاز حيث تعرض خصومه السياسيون والإسلاميون من جميع الألوان للتعذيب والإعـدام خارج نطاق القضاء.

كما يمكن لأبوظبي الاستفادة من مرتزقتها الإسرائيليين والأمريكيين لمطاردة وقتل خصومها السياسيين في اليمن. وارتكبت الإمارات فعليا جرائم حرب وانتهاكات لحقوق

الإنسان في تعاملها مع عملائها في اليمن.

وبذلك، تمكنت أبوظبي من تطهير الأجـزاء المهمة استراتيجيا من جنوب اليمن من أي معارضة لمشروعها التجاري الجديد. وتم تعيين المجلس الانتقالي الجنوبي وغيره من الوكلاء الإماراتيين كنائب مفوض عن الملك.

وبالرغم من تمويل تلك الجهات من قبل أبوظبي، يُسمح لهم بالحكم باستقلالية كبيرة. لدرجة أن المجلس الانتقالي الجنوبي أصبح شبكة مفككة بشكل متزايد من الوكلاء الخارجين عن السيطرة، ما يقوض بنشاط الأهداف السعودية في البلاد.

وتم إفساد العديد من اتفاقيات الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة «هادي» المدعومة من السعودية من قبل وكلاء الإمارات الذين يقوضون الحكومة المركزية في مواجهة العدوان المستمر من الحوثيين.

وبالتالي، بدلا من مجرد التخلي عن السعودية، أوجدت الإمارات وحشا جديدا يتحدى الآن بنشاط أهداف المملكة في اليمن.

على حين بذلت أبوظبي جهودا كبيرة في تزويد المجلس الانتقالي الجنوبي بشرعية الفاعل شبه الحكومي في حد ذاته. وكان رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي «عيدروس الزبيدي» يقود الدبلوماسية من قبل أبوظبي كما لو كان رئيس اليمن نفسه.

> **تمكنت أبوظبي من تطهير الأجزاء الاستراتيجية من جنوب اليمن من أي معارضة لمشروعها التجاري الجديد**

وفي محاولة لرفع المكانة الدولية للمجلس الانتقالي الجنوبي، استخدمت الإمارات علاقاتها الدبلوماسية لتعريف «الزبيدي» بمحاوري الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وحتى إسرائيل. وفي جزيرة سقطرى، التي تُستخدم كنوع من حاملة الطائرات في المحيط الهندي، يُزعم أن المجلس الانتقالي الجنوبي قد أيد حتى إنشاء عنصر استخباراتي إسرائيلي بعد اتفاقات التطبيع.

تعاظم النفوذ الإماراتي

نتيجة لذلك، لن يستمر النفوذ الكبير للإمارات على الصراع في اليمن فحسب، بل سينمو، وإن كان بشكل غير مباشر. وتسمح قدراتها الحربية البديلة باحتفاظ أبوظبي بالسيطرة على المسائل المهمة ذات الاهتمام في المجال البحري.

ويعني تزويد وكلائها باستقلالية كبيرة في جميع المسائل الأخـرى أن الإمـارات قد أطلقت بفعالية قوة سياسية وعسكرية قوية في الصراع المستقطب بالفعل. وفي أعقاب سياسة «فرق تسد»، استغلت عمليات الوكلاء الإماراتيين في جنوب اليمن السرديات الانفصالية الجنوبية لتقويض وحدة اليمن.

ومع استسلام حكومة «هادي» بشكل متزايد لضغوط الحوثيين في الشمال ووكـلاء الإمـارات في الجنوب، تتكبد السعودية خسارة كبيرة في الصراع، وكل ذلك بينما تجتذب معظم السمعة السيئة عالميا حول حرب اليمن.

تداعيات رفض الحوثيين لمبادرة السعودية وجهود واشنطن لوقف الحرب

المصدر

Stratfor
Your World. In Context.

الرابط

https://bit.ly/3u4w5JB

قد تصبح المعركة المستمرة في قلب اليمن انتكاسة كبيرة للجهود الأمريكية السعودية لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد ، إذا تُركت مدينة مأرب الغنية بالموارد في أيدي الحوثيين. إضافة إلى المحادثات التي جرت في عمان بين مسؤولين أمريكيين وحوثيين في 26 فبراير كجزء من الجهود الدبلوماسية المتجددة للرئيس الأمريكي جو بايدن لتسهيل وقف إطلاق النار في اليمن وتخفيف الأزمة الإنسانية في البلاد .

وفي 22 مارس/آذار، أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير «فيصل بن فرحان» عن عرض جديد لوقف إطلاق النار في اليمن، وتضمن العرض وقف القتال على مستوى البلاد، ودورًا إشرافيا للأمم المتحدة، وإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة، واستئناف المفاوضات السياسية بين المتمردين الحوثيين وحكومة الرئيس «عبدربه منصور هادي» المعترف بها دوليا.

ومع ذلك، أبدى الحوثيون رفضهم للعرض، وقال كبير مفاوضي الحوثيين «محمد عبد السلام» لـ«رويترز» إن الجماعة تريد رفع الحصار أولا»، مضيفا: «لا ينبغي استخدام الحصار كأداة ضغط»، وبعد إعلان وقف إطلاق النار، أصابت الضربات الجوية السعودية أيضا أهدافا للحوثيين بالقرب من الحديدة وصنعاء مع استمرار القتال حول محافظة مأرب الغنية بالطاقة.

وتتوسط عُـمان والكويت في المحادثات الجارية بين الحوثيين والسعوديين لإنهاء الحرب، لكن بالرغم من المحاولات المتكررة لبناء الثقة بين الجانبين، فإن وقف إطلاق النار كان محدودا ومحليا.

ويخضع ميناء الحديدة لوقف إطلاق نار هش منذ أواخر عام 2018.

وفي أبريل/نيسان 2020، أعلنت السعودية وقف إطلاق

النارعلى مستوى البلاد لتخفيف الظروف خلال جائحة «كوفيد19-»، لكن الحوثيين لم يوافقوا على الهدنة واستمرت السعودية في ضرباتها الجوية.

وفي فبراير/شباط 2021، قالت إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» إنها قررت مراجعة مبيعات الأسلحة للسعودية وإنهاء الدعم العسكري الأمريكي للعمليات الهجومية السعودية في اليمن.

وتضغط إدارة «بايدن» على الرياض للبحث عن حل دبلوماسي للحرب، لكن فيما يبدو أن الحوثيين لن ينخرطوا في العملية الدبلوماسية إلا عندما يكونون قادرين على انتزاع التنازلات والتخطيط لمناورات عسكرية مستقبلية تهدف إلى تعزيز سيطرتهم على شمال اليمن.

وتعد الحملة المستمرة في مأرب بانتصار كبير للحوثيين، وسوف تمكنهم من السيطرة على موارد الغاز والنفط والمياه في المحافظة. ومن شأن هذا أن يعزز سيطرتهم الاقتصادية على اليمن ويزيد من نفوذهم في المفاوضات مع حكومة «هادي» المدعومة من السعودية. كما أنه من غير المرجح أن يقبل الحوثيون وقف إطلاق النار طالما أنهم في موقع قوة في مأرب.

القوة الجوية وسيلة رئيسية للسعودية لمنع المزيد من التقدم الحوثي والضغط عليه عسكريًا

إذا سقطت محافظة مأرب فقد يؤدي ذلك إلى فرار 800 ألف لاجئ إلى الجنوب

وقد يجبر رفض الحوثيين لوقف إطلاق النار الولايات المتحدة على تخفيف انتقاداتها لأفعال السعودية في اليمن. ويمكن لواشنطن أن تدعم عملا عسكريا سعوديا أكثر تأثيرًا ، بما في ذلك استخدام الضربات الجوية، لتخفيف هجمات الحوثيين وتقويض مكاسبهم الإقليمية.

وتتمتع القوات الجوية السعودية بأسلحة أمريكية متطورة، لكن الضحايا المدنيين من الضربات الجوية أثارت الغضب في الولايات المتحدة. ومن المفترض أن يكون استخدام السعودية للقوة الجوية في اليمن جزءًا من مراجعة إدارة «بايدن» للعلاقات مع السعودية والتي تستمر لمدة 6 أشهر. ومع ذلك، فإن القوة الجوية هي وسيلة رئيسية للسعوديين لمنع المزيد من التقدم الحوثي والضغط على الحوثيين عسكريا.

وإذا سقطت محافظة مأرب، فقد يؤدي ذلك إلى فرار 800 ألف لاجئ إلى الجنوب حيث المناطق التي تسيطر عليها حكومة «هادي».

وعندما جمدت إدارة «بايدن» مبيعات الأسلحة للسعوديين والإماراتيين في فبراير/شباط 2021، أشارت إلى إنهاء بيع «الأسلحة الهجومية»، لكنها لم تحدد الأنظمة التي سيتم تضمينها تحت هذا التصنيف. وقال مسؤولون أمريكيون إن «الإدارة تناقش الأنظمة التي يجب حظرها بهدف تحسين الظروف الإنسانية في اليمن».

مفهوم التخطيط الاستراتيجي وعناصره ومراحل تنفيذه

إعداد وحدة الدراسات بمركز أفق المستقبل

ماهو التخطيط الاستراتيجي؟

مفهوم التخطيط الاستراتيجي يختلف حسب نوع الشركة أو المنظمة، فمثلا التخطيط الاستراتيجي في وضع خطة للمبيعات يختلف عن وضع خطة للتسويق ويختلف حتى عن وضع خطة للتسويق الإلكتروني، ويختلف في كل مجالٍ على حدا، وتطور مفهوم التخطيط الاستراتيجي عبر سنوات، وحاولت كل المؤسسات التعليمية والبحثية والأكاديمية التي تبحث في مجال الإدارة طرح مفهوم ثابت وواضح للتخطيط الاستراتيجي، إلا أن ذلك لم يحدث؛ لأن ليس هناك تعريف محدد للتخطيط الاستراتيجي.

لأن الخطة الاستراتيجية يتم بناءها على حسب الرؤية والأهداف المرجوة لكل مؤسسة، وبناءً على الأهداف والرؤية يتم تطوير الخطة الاستراتيجية كل فترة، وتتغير بتغير الأهداف، أو حتى بناءً على تغيرات خارج المؤسسة مثل القوانين أو الأحداث المحلية والعالمية ولكنها تُحدث تأثير في خطة المؤسسة.

ولكن عدم وجود مفهوم محدد للتخطيط الاستراتيجي لا يعني أنه أمر غير مهم، بل العكس تمامًا، فالتخطيط الاستراتيجي تطور حتى أنه أصبح علم مستقل، وهو مهم لبقاء أي شركة أو مؤسسة، بجانب أن هناك الكثير من الأشخاص الناجحين يستخدمون التخطيط الاستراتيجي في حياتهم لترتيب أفكارهم وأهدافهم، فلماذا يعتبر التخطيط الاستراتيجي أمر ضروري وهام؟

1. يساعد على تحديد أهداف واضحة للمؤسسة يمكن الرجوع إليها كل فترة للتأكد من عدم الابتعاد عن الأهداف الرئيسية وأن العمل يسير بشكل منضبط ويتماشى مع الرؤية والأهداف.

2. يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات تتماشى مع الأهداف، ويسهل عملية تغييرها وفقًا للمتغيرات الداخلية للمؤسسة أو الخارجية كما ذكرنا مثل تغير في السياسات أو القوانين أو أحداث طارئة تطرح نفسها على الساحة فتتطلب تغير في الخطة الاستراتيجية.

3. تساعد الخطة في تحديد الأدوار لكل العاملين بالمؤسسة، فكل شخص يعلم المهام الموكلة إليه ويلتزم بها، والشرط أن يلتزم بها مع فهمه التام لأهداف المؤسسة ليتماشى معها، خاصةً إذا تم إشراك العاملين في عملية وضع الخطة وتم أخذ آرائهم في الإعتبار. في حالة حدوث أي تغيرات أو مشكلات يتم الرجوع الخطة الاستراتيجية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات المطلوبة لحل المشكلة.

4. يساعد على توفير الوقت والجهد والمال وتجنب الاستثمار في مشروعات ليس لها علاقة بالمؤسسة، إذا كانت الأهداف واضحة فيمكن بسهولة معرفة أن هذا المشروع مناسب للأهداف أم لا.

5. يحدد التخطيط الاستراتيجي ملامح لمستقبل المؤسسة أو الشركة.

عناصر التخطيط الاستراتيجي:

يجب أن تتكون من مجموعة من العناصر، لا تكن خطة إذا فقدت عنصر واحد منهم، وهم:

1. الرؤية Vision:

الرؤية هي نظرة عامة تضعها الشركة أو المؤسسة لنفسها بحيث أن تكون بالشكل التي ترغب في الوصول إليه مستقبلًا، وهي عنصر أساسي في التخطيط الاستراتيجي، لأن باقي العناصر تُبنى على أساس الرؤية، وتجاوب الرؤية على سؤال كيف ترغب في أن يكون شكل شركتك أو مؤسستك في فترة زمنية معينة، وعلى كافة المستويات بمعنى في خلال خمس أو عشر سنوات، كم سيكون عدد الموظفين؟ وكم عدد الأقسام في الشركة؟ والفروع؟ والخدمات والمنتجات؟ ورأس المال والأرباح. لكنها تصاغ في جملة واحدة واضحة ومحددة.

2. الرسالة Mission:

تعبر الرسالة عن مهام المنظمة باختصار، وكيف سيتم تنفيذها، ومن هم الأطراف المستفيدون مما تقدمه المؤسسة، ويساعد وضوح المهام على تحقيق الرؤية، كما تساعد على سهولة تحديد الأهداف.

3. الأهداف الرئيسية Core Values:

الأهداف هي تفصيل الرؤية في عدة نقاط، وللأهداف خمسة شروط وهي:

- محددة، بمعنى أن المؤسسة ترغب في تحقيق أهداف بعينها ولا تحيد عنها.
- قابلة للقياس، أن تكن الأهداف ملموسة ويمكن قياس نجاحها بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها.

- قابلة للتحقق، أن تكن أهداف يمكن تحقيقها في الوقت المحدد لها، فتكون بدون مبالغة.

- واقعية، أهداف واضحة وقابلة للتحقق ليست خيالية أو صعبة التحقق وفقًا لظروف المؤسسة.

- محددة بزمن، يشترط أن تكن الأهداف مرتبطة بزمن معين يلزم تحقيقها فيه.

4. تحليل نقاط القوة والضعف SOWT Analysis:

يعتبر تحليل نقاط القوة والضعف سوات من العناصر المهمة في التخطيط الاستراتيجي، وهو اختصار لـ4 كلمات هم المرغوب في تحليلهم وهم:

- نقاط القوة في المؤسسة، ما الذي تمتلكه من إمكانيات مالية أو بشرية أو تكنولوجية.

- نقاط الضعف في المؤسسة، ما الذي ينقصها وربما يعرقل تحقيق الأهداف إذا لم تتمكن من إصلاحه.

- الفرص، وهو عنصر يعبر عن الفرص الجيدة المتاحة من خارج المؤسسة ولكن يمكن استغلالها.

- التحديات، وهي المشكلات التي تواجه المؤسسة في الداخل وكيف يمكن التغلب عليها.

5. خطة العمل Action Plan:

خطة العمل نظريًا هي الخطوة الأخيرة في عملية التخطيط الاستراتيجي، وتعتبر بداية الإنطلاقة لتنفيذ الرؤية والأهداف، وتنقسم إلي الأهداف قصيرة الأجل التي يتم العمل عليها في فترة زمنية قصيرة، والأهداف طويلة الأجل المرتبطة بالوصول إلي الرؤية، وبعد تحديدهم تبدأ المؤسسة في التنفيذ، ومن بعدها تتم عملية التقييم لتفادي الأخطاء ومن بعدها البدأ في التخطيط من جديد، لأن عملية التخطيط لا متناهية وتبدأ كل مرة بعد أن تنتهي من تحقيق الأهداف لوضع أهداف جديدة. .

6. مراحل التخطيط الاستراتيجي

- **الإعداد:** وتشمل وضع العناصر بداية من الرؤية وصولًا إلي الأهداف.

- **التحليل:** وتشمل تحليل المؤسسة داخليًا والبيئة الخارجية وفقًا لتحليل نقاط القوة والضعف سوات.

- **التنفيذ:** ويشمل خطة العمل والبدأ في تنفيذها.

- **التقييم:** وهو مرحلة يجب أن تتكرر بشكل دوري على مدى قصير لتتأكد من عدم البعد عن الأهداف المرجوة، وتتم على مدى بعيد للتأكد من أن الأهداف تخدم الرؤية وفي الطريق لتحقيقها، وتتم بشكل نهائي لتقييم العمل والأخطاء التي يجب تجنبها مستقبلًا.

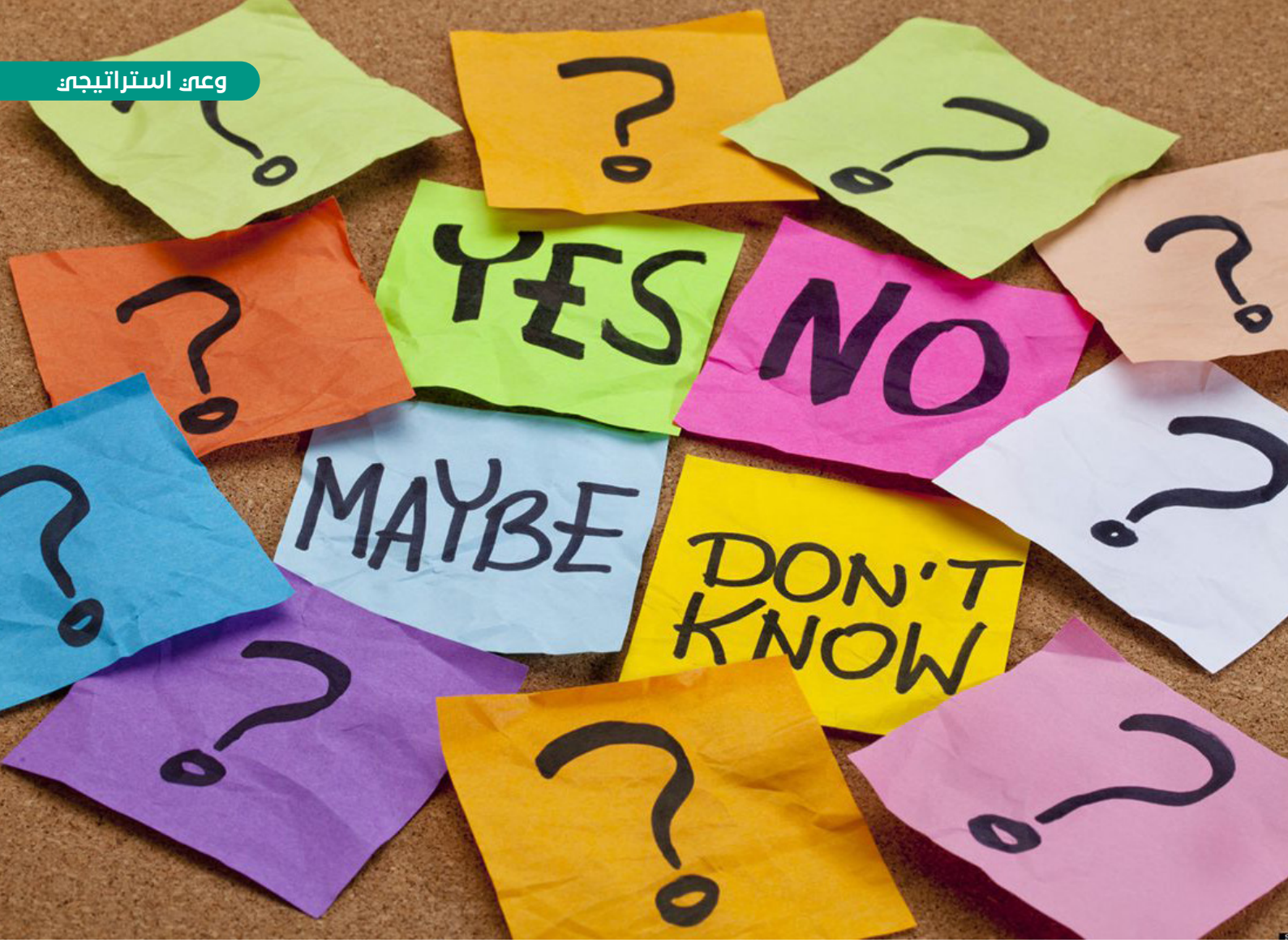

20 انحيازًا سلوكيًا يمكن أن يؤثر في قراراتنا اليومية

المصدر

Harvard Business Review
هارفارد بزنس ريفيو

الرابط

https://bit.ly/3u3qtiO

هل تساءلتم يوماً لماذا تتذكرون شريطاً إعلانياً خاصاً بمنتج معين دون غيره من الإعلانات؟ هل شعرتم يوماً بالراحة بمجرد انتمائكم لمجموعة اجتماعية معينة؟ هل تذكرتم يوماً خياراتكم السابقة على نحو أفضل مما هي عليه بالفعل؟ إذا كانت الإجابة نعم، فلا بد من أنكم وقعتم ضحية لانحياز سلوكي شاب تفكيركم خلال فترة معينة.

تُعرّف الانحيازات السلوكية أو المعرفية (Cognitive Biases) على أنها عيوب تشوب التفكير الإنساني خلال مواقف معينة تؤدي إلى استخلاص استنتاجات غير دقيقة، ويمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لأنها توجه الدماغ البشري نحو التركيز بشكل مفرط على بعض المعلومات دون غيرها من المعلومات المتاحة.

لقد اهتم علماء النفس منذ أمد بعيد بدراسة دوافع السلوك البشري، واستفاضوا في ذلك مع تطوّر وسائل البحث العلمي والتكنولوجيا المتاحة، واستطاعوا فك بعض شفرات الدماغ البشري الذي يُعتبر أعقد جهاز في الكون، وتوصلوا

لمجموعة من التفسيرات للقرارات غير العقلانية التي يتخذها الإنسان، على الرغم من سعيه الدائم لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من كل وضعية أو موقف يواجهه.

في مجال القيادة والأعـمال، تعدّ الانحيازات السلوكية أرضية خصبة يجب الاستثمار فيها، إذ تمكّن من فهم القرارات اللاعقلانية التي يتخذها المدراء والمسؤولون وتجنبها مستقبلاً أو على الأقل تحسينها، وما يمكن أن ينجر عنها من عواقب كارثية عواقبها مثل غرق سفينة تايتنك، والحادث النووي في تشيرنوبل، وفقدان مكوك الفضاء تشالنجر، والأزمة المالية الكبرى عام 2008؛ كما تمكّن من فهم سلوك العميل وتوقّع ردات فعله تجاه مختلف الاستراتيجيات التسويقية وتكييفها وفقاً لحاجاته وتوقعاته.

اخترنا لكم في القائمة التالية 20 انحيازاً سلوكياً يمكن أن نقع فيها أثناء تأدية مهامنا أو في حياتنا اليومية.

1. انحياز الإدراك المتأخر (Hindsight Bias): انحياز سلوكي يُقصد به ميل الأفراد للمبالغة في الاعتقاد أنهم كانوا قادرين على التوقع الصحيح لنتيجة حدث ما وقع في السابق.

2. انحياز الانتماء إلى المجموعة (In-group Bias): انحياز سلوكي تطرق يصف طبع البشر الذين يشعرون براحة أكبر عندما ينتمون إلى مجموعة اجتماعية معينة.

3. انحياز الثقة المفرطة (Overconfidence Bias): انحياز سلوكي يصف التقييم الخاطئ للقدرات والمهارات والمواهب الذاتية، والاعتقاد المضلل الذي يجعل الفرد يظن أنه أفضل مما هو عليه بالفعل.

4. الانحياز التأكيدي (Confirmation Bias): انحياز سلوكي يُقصد به تفسير البيانات أو المعلومات بطريقة تدعم المعتقدات والافتراضات والتوقعات الموجودة لدى الفرد مسبقاً.

5. التوافر الإرشادي (Availability Heuristic): انحياز سلوكي يظهر عندما يميل الناس لاتخاذ قرارات أحكام حول موضوع ما استناداً إلى مدى سهولة المعلومة التي تتبادر إلى الذهن.

6. الارتساء (Anchoring): انحياز سلوكي يصف ظاهرة بشرية شائعة تحدث عندما يُعتمد أساساً على معلومة واحدة أو عدد محدود جداً من المعلومات لاتخاذ القرار.

7. انحياز التفاؤل (Optimism Bias): انحياز سلوكي يُقصد به الاعتقاد الخاطئ للفرد بأن فرص تعرضه لأحداث إيجابية تكون عالية، وفرص تعرضه لأحداث سلبية تكون منخفضة.

8. انحياز تجنب الخسارة (Loss Aversion Bias): انحياز سلوكي يعبّر عن حقيقة أنّ حدّة المشاعر السلبية التي نشعر بها عقب خسارة شيء ما هي تقريباً ضعف حدّة المشاعر الإيجابية الناتجة عن حيازة شيء جديد وما ينتج عنه من سعادة.

9. الانحياز للوضع السائد (Status quo Bias): أو «الانحياز الوضع الراهن»، وهو انحياز سلوكي يصف تفضيل الأفراد للأوضاع الراهنة.

10. الانحياز للسلطة (Authority Bias): انحياز السلوكي يسلّط الضوء على ميل الإنسان إلى الامتثال إلى صاحب السلطة.

11. انحياز الخطورة الصفرية (Zero-Risk Bias): انحياز

> تعدّ الانحيازات السلوكية أرضية خصبة يجب الاستثمار فيها

سلوكي يظهر عندما يواجه الفرد وضعية تُعرِضه للمخاطر من مصادر مختلفة، فيختار إزالة أحد مصادر الخطر بالكامل عوضاً عن تقليل مستوى المخاطر في كل المصادر مجتمعة.

12. انحياز ضبط النفس (Restraint Bias): انحياز سلوكي يُقصد به مبالغة الفرد، أثناء عملية اتخاذ القرار، في تقدير قدرته على مقاومة الإغراءات أو الحوافز.

13. انحياز الإيجابية (Positivity Bias): انحياز سلوكي يمثل نقيض «انحياز السلبية»، ويُقصد به ميل الفرد إلى الاكتفاء بسرد وجهات النظر الإيجابية حول موضوع ما.

14. انحياز السلبية (Negativity Bias): يُسمى أيضاً «تأثير السلبية» (Negativity Effect)، وهو انحياز سلوكي يصف حقيقة أنّ الأثر النفسي الذي ينتج عن التجارب السيئة يكون أكبر من الأثر النفسي الناتج عن التجارب الإيجابية.

15. انحياز المجرب (Experimenter Bias): يُسمى أيضاً «انحياز المختبِر»، وهو انحياز سلوكي يُقصد به الأخطاء المنهجية التي يرتكبها الباحث أو المختبِر أثناء عملية البحث أو تفسير النتائج.

16. انحياز دعم الخيار (Choice-Supportive Bias): انحياز سلوكي يصف الميل إلى تذكر خياراتنا أفضل مما كانت عليه بالفعل.

17. انحياز التحكم الذاتي (Autonomy Bias): انحياز سلوكي يصف الحاجة الفطرية لتحكم الفرد في حياته تحكماً مطلقاً، أي الحرية في اتخاذ القرارات الخاصة به والقدرة على تنفيذها بكامل إرادته الحرة.

18. الانحياز للآلة (Automation Bias): انحياز سلوكي يصف ميل الإنسان إلى تفضيل الخيارات التي توفرها أنظمة صنع القرار الآلية.

19. الانحياز الانتباهي (Attentional Bias): انحياز سلوكي يصف تأثر انتباه الأفراد بأفكارهم الآنية خلال عند معالجة موضوع معين.

20. الانحياز الأناني (Egocentric bias): يُطلق عليه أيضاً «الانحياز المتمركز حول الذات»، وهو الانحياز السلوكي الذي يصف الحالة التي يفشل فيها الفرد في النظر لموقف ما من وجهة نظر غيره.

الانهيار الاقتصادي في لبنان يضرب حيث يؤلم!

المصدر

FOREIGN AFFAIRS

الرابط

https://fam.ag/3nJzqet

هبطت قيمة العملة اللبنانية (الليرة) إلى مستويات متدنية جديدة مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما أسفر عن ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الميسورة التكلفة حتى غدَت بعيدة عن متناول أيدي الشعب اللبناني.

سلَّط تقريرٌ نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، أعدَّهَ بن هبارد، مدير مكتب «نيويورك تايمز» في العاصمة اللبنانية بيروت، وهويدا سعد، مراسلة الصحيفة الأمريكية هناك؛ الضوء على ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية في لبنان بالتزامن مع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية من جديد في خضم الانهيار الاقتصادي الملموس في البلاد، مستشهدًا ببعض الأرقام والمعدلات التي تُبرِز إلى أي مدى وصلت الأزمة اللبنانية.

تعديل الأسعار ثلاث مرات يوميًّا

في مطلع التقرير، يُشير الكاتبان إلى أن زياد حسن، مدير سلسلة محلات بقالة في بيروت، كان يتسلَّم رسالة يومية عبر البريد الإلكتروني من إدارة سلسلة المحلات هذه لكي تُخبره بالأسعار التي يجب تعديلها وما مقدار التعديل. ولكن مع انهيار العملة اللبنانية، وفي ضوء تدهور اقتصاد البلاد، أصبحت رسائل البريد الإلكتروني، التي توجِّه بزيادة أسعار المواد الغذائية الموجودة في جميع أركان محلات البقالة، تصل بمعدل ثلاث مرات يوميًّا في أغلب الأحيان.

ويُعلق حسن، الساخط على أوضاع البلاد، قائلًا: «ينبغي لنا تعديل أسعار كل شيء»، مضيفًا أن الأوامر تصل إلى موظفيه بتعديل الأسعار وفقًا لزيادة جديدة حتى قبل أن ينتهوا من تعديل الأسعار طبقًا لزيادة سابقة. «هذا جنون».

ويُوضح التقرير أن الأزمة الاقتصادية في لبنان تفاقمت خلال الأسبوع الماضي مع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية في السوق السوداء، حيث قُدِّرت قيمة الدولار الأمريكي الواحد بـ15 ألف ليرة لبنانية، وهو أدنى مستوى وصلت إليه العملة اللبنانية على الإطلاق؛ مما أدَّى إلى انخفاض قيمة

رواتب الموظفين مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية ذات التكلفة المقبولة حتى لم تعد في متناولهم. وكانت الليرة اللبنانية قد انتعشت قبل ذلك حتى أصبح الدولار الأمريكي الواحد يعادل 12 ألف ليرة لبنانية.

الوصول إلى براثن الفقر المدقع

وألمح التقرير إلى أن لبنان يعاني من سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية منذ أواخر عام 2019، والتي أدَّت إلى تفاقم البطالة وارتفاع الأسعار ارتفاعًا هائلًا، بالإضافة إلى إغلاق المتظاهرين الغاضبين للطرق، إلى جانب أن الحكومة اللبنانية ليس لديها أي خطة واضحة لإبطاء وتيرة الانهيار الاقتصادي. كما أدَّى الانفجار الكارثي، الذي وقع في مرفأ بيروت في أغسطس (آب) الماضي وأسفر عن مقتل 190 شخصًا وخلَّف وراءه مساحة شاسعة من العاصمة أطلالًا تعج بالخراب، إلى تعميق الشقاء والبؤس في أوساط الشعب اللبناني.

> ارتفعت أسعار السلع الغذائية وفقًا لإحصاءات حكومية بنسبة 400% في ديسمبر

ولم ينجُ أي قطاع داخل لبنان، التي تستورد معظم المنتجات، من آثار انهيار العملة وتداعياتها في البلاد – بحسب التقرير – إذ ارتفعت أسعار السلع الغذائية، وفقًا لإحصاءات حكومية، بنسبة 400% في ديسمبر (كانون الأول) الماضي موازنةً بالشهر نفسه في العام الذي سبقه، بينما ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 560% والفنادق والمطاعم بأكثر من 600%.

ونظَّمت عشرات الصيدليات في جميع أنحاء البلاد يوم الجمعة الماضي احتجاجًا على الظروف التي تسبَّبت لهم في عدم الحصول على بعض الأدوية وقلَّصت أرباحهم. ولَمَس الموظفون، بمن فيهم المحامون والمعلمون والأطباء وأساتذة الجامعات، انخفاض قيمة رواتبهم. وأدَّى تردي الأوضاع إلى الدفع بآخرين إلى الوقوع في براثن الفقر.

من أين تنبع الأزمة الراهنة؟

واستشهد التقرير بما قالته الأمم المتحدة في أغسطس، إن أكثر من 55% من سكان لبنان أصبحوا فقراء، أي ما يقرب من ضعف العدد الذي كان في العام السابق. وتضاعف معدل الفقر المدقع ثلاثة أضعاف حتى وصل إلى 23%، وصار الوضع أكثر سوءًا منذ ذلك الحين.

ونوَّه التقرير إلى أن الأزمة الراهنة نتجت من انهيار سياسة البنك المركزي اللبناني الرامية إلى الحفاظ على ربط سعر الليرة اللبنانية بالدولار عند معدل 1.500 إلى 1 منذ عام 1997. وسمح ذلك للناس باستخدام العملتين بالتبادل وجعل الأمر سهلًا على التجار، الذين يبيعون المنتجات بالليرة لتحويل أرباحهم إلى دولارات لسداد قيمة الواردات.

الأزمة تطرق أبواب محلات البقالة

ونوَّه التقرير إلى أنه فيما يخص عديد من اللبنانيين، كان محل البقالة يعد العنصر الأكثر خصوصية في هذه الأزمة؛ إذ شهد اختفاءَ المنتجات التي يُمكن وصفها بأنها كانت سلعًا أساسية في يوم من الأيام، وتضاعف سعر السلع الأساسية الأخرى ثلاثة أو أربعة أضعاف.

وأبرز التقرير أن محلات البقالة في لبنان شهدت تهافتًا على المواد الغذائية الأساسية مثل الزيت والدقيق والسكر والأرز. تقول سهير الجزيني، التي تبلغ من العمر 60 عامًا، بعدما عَرِفت أن زجاجة زيت الطهي التي اشترتها الأسبوع الماضي ارتفع سعرها حاليًا بمقدار الثلثين: «كل شيء ترتفع أسعاره، لقد أصابتني الصدمة بالفعل».

ومن جهتها، صرَّحت منظمة برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) بأن أسعار السلع الغذائية في لبنان ارتفعت بنسبة 423% منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2019، وهي أكبر قفزة تحدث في لبنان منذ عام 2007. ومنذ ذلك الحين، استمرت الأسعار في الارتفاع، مما فرض ضغوطًا شديدة على الفقراء.

الوصول إلى الحضيض

ويضيف التقرير أن قيمة رواتب الجنود وضباط الشرطة تراجعت كذلك، مما زاد من مخاوف زيادة الاضطرابات الاجتماعية وانتشار الجريمة. وفي الشهر الجاري، صرَّح وزير الداخلية اللبناني محمد فهمي، والمسؤول عن قوات الأمن، بأن هذه الرواتب «وصلت إلى الحضيض». وتحدث فهمي إلى شبكة أخبار محلية قائلًا: «قبل ثلاثة أشهر، كنت أقول إن الوضع الأمني بدأ في الانهيار. لكنني حاليًا أقول إن الوضع الأمني قد انهار بالفعل».

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وخلال كلمة ألقاها أمام القادة العسكريين، وجَّه العماد جوزيف عون، قائد

> **تضاعف معدل الفقر المدقع ثلاثة أضعاف حتى وصل إلى 23%**

الجيش اللبناني، انتقادًا صريحًا غير مسبوق إلى قيادات النظام السياسي الطائفي في لبنان، محذرًا إياهم من أن أفراد الجيش اللبناني يتكبدون «المعاناة والجوع». وتساءل مخاطبًا القيادات السياسية: «إلى أين نحن ذاهبون؟ وما الذي تنوون فعله»؟

مَنْ المسؤول.. الشعب أم السياسيون؟

ولفت التقرير إلى أن البرلمان اللبناني وافق مؤخرًا على الحصول على قرض بقيمة 246 مليون دولار من البنك الدولي من أجل تقديم مساعدات نقدية للأسر الفقيرة، ولكن من دون بذل أي جهود كبيرة لوقف الانهيار الواسع النطاق. وكان رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري قد كُلِّف في أكتوبر بتشكيل حكومة جديدة. لكنه لم يُحرز أي تقدم يذكر، رغم اجتماعه 17 مرة مع الرئيس اللبناني، ميشال عون، لمناقشة المساومات السياسية. وفي الخميس الماضي، اتفق كلاهما على الاجتماع مرةً أخرى يوم الاثنين.

وذكر التقرير أن سباط اتهم السياسيين في لبنان بسرقة أموال الدولة عن طريق وضع مخططات فاسدة، وانتقدهم لفشلهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وشارك أحد أصدقاء سباط، الذي كان يتجول في محل الجزارة، في الحوار قائلًا: «الناس هم المشكلة». فأومأ سباط برأسه قائلًا: «هذه نقطة أساسية؛ إذ لو نُظِّمت انتخابات غدًا، فإن الأشخاص أنفسهم (الذين يحكمون البلاد) سيعودون إلى مناصبهم من جديد (بمعنى أن الناس سيختارونهم من جديد)».

مشاجرات على السلع.. وانفجار منتظر

وفي ختام التقرير، استشهد الكاتبان بما قاله زياد حسن، مدير محل البقالة: «في كل شهر، تقل معدلات شراء اللحوم وتتضاعف معدلات شراء العدس، على الرغم من أن العدس أيضًا من السلع المستوردة وزادت قيمته خمسة أضعاف عما كانت عليه قبل الأزمة».

وأفاد حسن بأن محل البقالة الخاص به شهد اندلاع مشاجرات في ممراته للحصول على السلع الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر وزيت الطهي المدعوم من الحكومة. وغالبًا ما يصاب الناس بصدمة عند خروجهم من المحل عندما يدركون أنه لم يعُد بمقدورهم تحمل نفقات سوى قليل من الأساسيات.

وأعرب حسن عن خيبة أمله قائلًا: «لا أعرف كيف يستمر الناس على هذا النحو. لكن الأمر سيؤدي في نهاية المطاف إلى انفجار».

بعد انتشاره في أزمة كوفيد-19.. ما مستقبل العمل عن بعد؟

المصدر

Forbes

الرابط

https://bit.ly/38I3Jg0

نشرت مجلة «فوربس» الأمريكية تقريرًا لأندريا لوبير، المديرة التنفيذية والمُؤسِّسة المشاركة في مؤسسة «ميلبيرد» (Mailbird)، تناولت فيه الحديث عن الاتجاه الذي سلكته الشركات والمِهن التجارية من أجل العمل عن بُعد. وخلُصت الكاتبة إلى أن خصائص بعض المهن والشركات تحول دون أدائها من المنزل. فإلى التفاصيل..

العمل عن بُعد في بعض القطاعات، مثل تكنولوجيا المعلومات، كان شائعًا منذ سنوات، لأنه يوفِّر للشركات الحرية والمرونة لبناء منتجات بصورة أسرع، وتوظيف أفضل المواهب في العالم، والتمتُّع بمزايا أخرى من مزايا إنشاء موقع مستقل للعمل. وبالنسبة للصناعات الأخرى، ربما تكون مباشرة العمل عبر الإنترنت أصعب، بل مستحيلة، ولكن عام 2020 وضع قواعده الخاصة.

دعونا نرى كيف أثَّرت أزمة كوفيد19- في انتشار العمل عن بُعد، وكيف تعاملت الشركات مع عام 2020 وتحدياته المستمرة.

معارضة الانتقال إلى العمل عن بُعد

على الرغم من حقيقة أن شركات التكنولوجيا أصبحت رائدة في بعض الاتجاهات المكتبية الحديثة، بما في ذلك ملابس العمل غير الرسمية، وبيئات المكاتب المفتوحة، والمكاتب الواقفة، عارض بعض عمالقة التكنولوجيا العمل عن بُعد لوقتٍ طويلٍ. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك فشل موقع «ياهو» في عام 2013 عندما حُظِر العمل عن بُعد بصورة أساسية عبر الموقع الذي يقدم خدمات الإنترنت.

ويتمتع العمل المنتظم في المكاتب بفوائده الخاصة أكثر من بالعمل عن بُعد، مثل:

• المكاتب تمنح الشركات مزيدًا من التحكم في آليات العمل.

• الاجتماعات المباشرة من المفترض أن تكون أكثر إنتاجية من المكالمات عبر الإنترنت.

• بعض الأشخاص يحتاجون إلى تفاعل شخصي.

• الحضور الفعلي في المكتب يحفز التعاون الإبداعي.

ولكن بدأ عام 2020، وأصبح العمل عن بُعد الوضع الطبيعي الجديد والوسيلة الوحيدة غالبًا لاستمرار عمل كثير من الشركات. وسواء كان ذلك تحوُّلًا قسريًّا أم لا، دفعت أشهرٌ من القواعد التي فرضها التباعد الجسدي، ولوائح الحجر الصحي وعمليات إغلاق البلاد، الشركاتِ إلى إعادة التفكير بشأن آليات العمل وإعادة هيكلتها. ولم يكن لدى كثير من الناس على الطاولة سوى خيارين اثنين فقط، وهما: التأقلم مع الوضع، أو التوقف عن العمل.

كيف تتعامل الشركات مع العمل عن بُعد الناجم عن الأوبئة؟

ووفقًا لورقة بحثية بشأن تأثير كوفيد19- في نتائج الشركات التجارية الصغيرة وتوقعاتها، أغلقت 43% من الشركات الأمريكية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أبوابها مؤقتًا بعد مرور أسابيع قليلة على وقوع الأزمة. وخلال المدة ذاتها، نقلت 45% من الشركات التجارية الكبيرة والصغيرة على حد سواء في الولايات المتحدة جزءًا من موظفيها إلى العمل عن بُعد، حسبما أفادت الرابطة الوطنية لاقتصاديات الأعمال (وهي أكبر جمعية دولية للاقتصاديين التطبيقيين، والإستراتيجيين، والأكاديميين، وواضعي السياسات الملتزمين بتطبيق الاقتصاد).

العمل في المكاتب يمنح الشركات مزيدًا من التحكم في آليات العمل

ووفقًا لهذه الأرقام، يبدو أن بعض الشركات كانت تأمل في أن تنتهي هذه الأزمة في غضون أسابيع. ومع مرور الوقت، نُفِّذَت نماذج عمل جديدة ولكن لم تُستغَل استغلالًا كاملًا. وهذا يطرح سؤالين:

- ما الشركات التجارية التي يمكن أن تنتقل إلى العمل عن بُعد؟

- ما السمات المهنية المناسبة للعمل عن بُعد؟

كيف أثَّرت أزمة كوفيد19- في شركات التكنولوجيا الضخمة؟

على الرغم من أن التكنولوجيا تبدو أكثر قابلية للتكيُّف

مع العمل عن بُعد، اضطرت الشركات القائمة في مدينة سيليكون فالي (تقع سيليكون فالي في المنطقة الجنوبية من خليج سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتتميز بنشاط عدد كبير من الشركات التكنولوجية) وغيرها من الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًّا لها إلى تقليص أكثر من 40 ألف وظيفة بحلول مايو (أيار) 2020. وكانت النسبة الأكبر في هذا العدد من نصيب شركة «أوبـر»، إذ سرَّحت الشركة أكثر من 7 آلاف موظف، وفقًا لمصادر رسمية.

وبالإضافة إلى ذلك، أُجبرت شركات كثيرة من الشركات الناشئة في سيليكون فالي على الفرار من مواقعها، وبيع مساحات العمل المشتركة والمنازل والسيارات؛ إذ كانت تكاليف الصيانة باهظة الثمن في الوقت الذي كانت فيه المرافق والمركبات قليلة الاستخدام بسبب تدابير الحجر الصحي. وانتقل العاملون أيضًا من منطقة باي إريا (تقع في خليج سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة) ذات الثمن الباهظ إلى أماكن أخرى أقل تكلفة، حيث يمكنها استئجار أو شراء منازل بها مساحة أكبر لاستيعاب العمل عن بُعد.

ارتفاع معدلات وتيرة العمل عن بُعد تتطابق مع أوقات وقوع الأزمات

وفيما يخص أولئك الذين انتقلوا إلى العمل عن بُعد، تظل التنبؤات المتعلقة بالعودة إلى العمل في المكاتب غير مؤكدة. وتواصل المكاتب التي تعتزم إعادة فتح أبوابها تأجيل مواعيدها النهائية لممارسة أعمالها. على سبيل المثال، قدَّرت شركة «جوجل» في يوليو (تموز) 2020 أنها ستستأنف العمل في المكاتب بحلول صيف عام 2021، ولكن في ديسمبر (كانون الأول)، أرجأت الشركة الموعد إلى وقت ما في سبتمبر (أيلول) 2021.

وترى بعض الشركات أن العمل من مكاتب نائية (العمل عن بُعد) بمثابة اتجاه مستمر لحين إشعار آخر، ومن هذا المنطلق، منح «فيسبوك» موظفيه مكافأة تُقدَّر بألفي دولار من أجل إنشاء مكاتب في منازلهم.

ومن ناحية أخرى، شهدت الشركات التي تسهِّل مراعاة قواعد التباعد الجسدي زيادة في الطلب على خدماتها. وتعمل مؤسسة «كورسيرا»، عملاق تكنولوجيا التعليم، على توسيع نطاق تعاونها مع الجامعات، بينما زاد انتشار تطبيق «زووم» حتى ظهرت تطبيقات تعاون جديدة أو تحسَّنت تطبيقات حالية، مثل تطبيق «مايكروسوفت تيمز». كما تشهد تطبيقات توصيل البقالة ارتفاعًا؛ إذ يستفيد تطبيق «إنستاكارت» (وهو موقع أمريكي يقدم خدمات توصيل البقالة) من زيادة الطلب على خدماته بنسبة 150%.

الشركات التجارية التي تكافح من أجل العمل عن بُعد

بينما جرت أتمتة مزيد من الأعمال (تشير الأتمتة إلى التشغيل الآلي بدون تدخل بشري) فضلًا عن إمكانية تأديتها عن بُعد، يصعب تنفيذ بعض الأنشطة بعيدًا عن موقع العمل.

ونتيجةً لذلك، تَحُوُل طبيعة بعض المِهن والشركات التجارية دون ممارسة أعمالها بالكامل عبر الإنترنت. وتتضمن هذه الوظائف ما يلي:

- مقدمي الرعاية والعناية بالصحة.
- التوصيل والمواصلات.
- أعمال البناء.

- التصنيع.
- التركيب والصيانة والإصلاحات.
- إعداد الطعام وخدماته.
- خدمات وقائية، وغيرها من الخدمات.

وتتمثَّل المهن التي لديها فرصة أفضل لممارستها من المنزل في أجهزة الحاسوب، والتعليم، والقطاعات المالية، والقانونية، والإدارية، والفنية.

وكما يوضح جوناثان دينجل، أستاذ الاقتصادات المساعد في جامعة شيكاغو، وبرنت نيمان، مدير المبادرة الدولية للاقتصادات التابعة لمعهد بيكر فريدمان في جامعة شيكاغو، من المرجح أن يعمل العاملون ذوو الدخل المرتفع من المنزل، وتقل إمكانية عدم قدرتهم على العمل أثناء وقوع الأزمات، وظل هذا التفاوت قائمًا أثناء تفشي كوفيد19-. ويمكن أن تساعد هذه النتائج صنَّاع السياسات على توجيه المساعدات المالية نحو المجموعات التي تحتاجها.

العمل عن بعد قبل تفشي كوفيد-19 وبعده

ارتفاع معدلات وتيرة العمل عن بُعد تتطابق مع أوقات وقوع الأزمات. وفي عام 2001، عندما بدأت اتصالات النطاق العريض لتوِّها في أن تحل محل الاتصال الهاتفي، أسفرت مأساة 11 سبتمبر وهجمات الجمرة الخبيثة (أوضح مكتب التحقيقات الفيدرالي حينها أن تنظيم القاعدة مسؤول عن تنفيذها) عن زيادة الاهتمام بالعمل عن بُعد بعد أن أُجبرت كثير من المكاتب الحكومية الرئيسة على إغلاق أبوابها. وبعد مرور ثلاث سنوات، وفي أثناء جلسة استماع للجنة، أعرب عضو الكونجرس، توم ديفيس، عن قلقه بشأن نقص فرص العمل عن بُعد في عالم ما بعد 11 سبتمبر.

وبعد مرور بضع سنوات، كانت هناك ذروة أخرى في الاهتمام بالعمل عن بُعد. وعلى الجانب الآخر من العالم، شهد عاما 2010 و2012 وقوع زلزالين في نيوزيلندا. وانتقلت الوكالات الحكومية بالكامل، في هذه المرة، إلى العمل من المنزل.

وتوفر فرص العمل عن بُعد استمرارية في الخطط التشغيلية، وليس بالنسبة للجهات الحكومية فحسب. ويجب أن يصبح العمل عن بُعد بأشكاله المختلفة جزءًا لا يتجزأ من خطط التأهب والاستجابة للطوارئ التي تنفِّذها الشركات التي تؤمِّن 37% من الوظائف المناسبة للعمل عن بُعد.

جدَّدت الجائحة الاهتمام بالعمل عن بُعد عبر الصناعات، بغض النظر عن أحجام الشركات، وزادت من هذا الاهتمام. وفي الولايات المتحدة، انخفض عدد الموظفين الذين لم يعملوا من المنزل مطلقًا من 47% إلى 34% في عام 2020، بينما قفز عدد الأشخاص الذين يعملون من المنزل لمدة خمسة أيام أو أكثر في الأسبوع، في الوقت ذاته، من 17% إلى 44%، ما وصفته الكاتبة بالنسبة المذهلة.

ومع ذلك، لا يرغب كل الموظفين في مواصلة العمل من المنزل عندما تنتهي الجائحة. على سبيل المثال، يرغب 12% فقط من الموظفين في شركة «وي وورك» (وهي شركة أمريكية للعقارات التجارية تأسست في عام 2010 وتتخذ من ولاية نيويورك مقرًا لها) في الحفاظ على هذا الترتيب، بينما يودُّ الآخرون أن يعودوا إلى المكاتب مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع.

فوائد العمل عن بُعد.. الجائحة تدفعنا إلى المنزل

«الرقمنة الصناعية وعادات العمل الجديدة هي نوع من الأمور التي يقوم عليها عملنا. وهذه الأزمة تجبر الناس على التفكير في كيفية أداء العمل. ولا أعتقد أن الوضع سيعود إلى طبيعته بمجرد انتهاء فيروس كورونا، وسيتَسبَّب هذا في إدخال تغييرات دائمة في عادات العمل الخاصة بنا. لذلك، يجب أن يساعدنا هذا، من الناحية النظرية، على المضي قدمًا في هذا الصدد».

هكذا قال تيرو ألتونين، الرئيس التنفيذي لشركة «أوجمينتا»، وهي شركة فنلندية تعمل على تطوير حلول الواقع المعزز (وهو عبارة عن تكنولوجيا تعمل على إسقاط الأجسام الافتراضية في بيئة المستخدم الحقيقية لتوفير معلومات إضافية) التي تتيح العمل عن بُعد في المصانع.

وبالنسبة للوظائف التي لا تلزم العاملين بممارسة العمل في مقر العمل، تتمثَّل إحدى أكبر الفوائد التي يمكن أن تجنيها الشركات في خفض تكاليف العقارات.وشراء المساحات المكتبية، وتأجير المكاتب ومساكن الموظفين، وجميع أعمال التجديد يزيد من متطلبات الميزانية الضخمة.

الانتقال إلى العمل عن بُعد كليًا أو جزئيًا يعني أن الشركات لا تحتاج سوى قليل من أماكن العمل، أو لا تحتاج إلى أي أماكن للعمل على الإطلاق. ويمكن أن تحتفظ الشركات بمكتب في موقع منخفض التكلفة، فضلًا عن توظيف عاملين من مناطق تكون فيها تكلفة المعيشة والرواتب أكثر ملاءمة لميزانية الشركة.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تخصِّص الشركات التي تخفِّض التكاليف ببساطة على العقارات الأموال لمجالات أخرى ذات أهمية، مثل:

- اختبار نماذج عمل جديدة.
- تعيين موظفين أكثر كفاءة أو أفضل تأهيلًا.
- المجازفة بالدخول في قطاعات جديدة.
- تنفيذ نماذج عمل جديدة وتحسينها.
- الاستثمار في مبادرات جديدة (مثل الشركات الناشئة والجمعيات الخيرية).

وتتضمن مجالات الاهتمام الضخمة التي يمكن للشركات التي تعمل عن بُعد أن تسعى إلى تحقيقها، بوصفها فرصة للتطوير والاستثمار، في الواقع الافتراضي. وفي عام 2019، توقَّع تقرير صادر عن شركة «برايس ووترهاوس كوبرز» (التي تأسست في عام 1998 وتتخذ من العاصمة الإنجليزية لندن مقرًا لها، وهي ثاني أكبر شركة في تقديم الخدمات المهنية في العالم) بعنوان «المشاهدة تُمثِّل المصادقة» إضافة 1.5 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، وهذا بفضل هذه التكنولوجيا.

وقد اتخذ الواقع الافتراضي والواقع المعزز بالفعل مسارًا لتسريع تطوير المنتجات وتدريب الموظفين وتحسين خبرة العملاء. والآن، ولأن المكاتب الافتراضية قيد الإعداد، لا تبدو التوقعات بعيدة المنال.

النتائج والدروس المستفادة

الاستفادة من التغييرات السريعة في التكنولوجيا وتكييف بيئات العمل خاصتنا مع الوقت الحاضر أمر حتمي. وعندما يتعلق الأمر بتأثيرات مكان العمل، يُقلل العمل عن بُعد من المخاطر الصحية، ويقلص تكاليف الميزانية.

وأصبحت كثير من الشركات أكثر حرصًا على توظيف عاملين بناءً على المهارات بدلًا من الموقع وأصل النشأة. وتستطيع هذه الفرق المتنوعة أن تصنع منتجات أفضل نظرًا إلى فهمها الأوسع نطاقًا للعملاء واحتياجاتهم. ومع ذلك، لا يمكن أن تنتقل بعض الأعمال التجارية والمهن التي تتطلب تفاعلات بين الأشخاص وإجراء أنشطة في موقعها بالكامل إلى العمل عن بُعد.

أعادت جائحة فيروس كورونا أعادت بالتأكيد تشكيل وجهة نظرنا عن مقر العمل في القرن الحادي والعشرين، ومن المفترض أنها ستعجِّل بالانتقال إلى نموذج هجين يتضمن كلًا من العمل عن بُعد، والعمل داخل المكاتب.

10 وظائف سيزداد الطلب عليها في المستقبل

المصدر

Entrepreneur

الرابط

https://bit.ly/3ckScVX

بعد جائحة كورونا تغيرت الكثير من الأمور في العالم الحديث، من بينها سوق العمل الذي شهد تلاشي العديد من الوظائف التي ظلت موجودة لسنوات طويلة، وظهور وظائف أخرى لتلبية الاحتياجات الجديدة التي يطلبها سوق العمل.

ومن أجل مواكبة الأوضاع الجديدة أصبح لزامًا على الأشخاص أن يطوروا مهاراتهم ليجدوا مكانًا لهم في سوق العمل، وفي هذا السياق نستعرض الوظائف الناشئة التي ستهيمن على مستقبل العمل، حتى يعرف الأشخاص الاتجاه الذين سيكون عليهم السير به.

1. أخصائي ذكاء اصطناعي

نمت وظائف الذكاء الاصطناعي بنسبة 74% خلال السنوات الأربع الماضية، ويشمل هذا المجال تخصصات مختلفة في الصناعة بما في ذلك التعلم الآلي وهندسة الذكاء الاصطناعي.

2. هندسة الروبوتات

هندسة الروبوتات تعد صناعة متنامية، وبالتالي فإن الطلب على الوظائف في مجال هندسة الروبوتات، والروبوتات الافتراضية والواقعية، سوف يتزايد خلال السنوات القليلة القادمة.

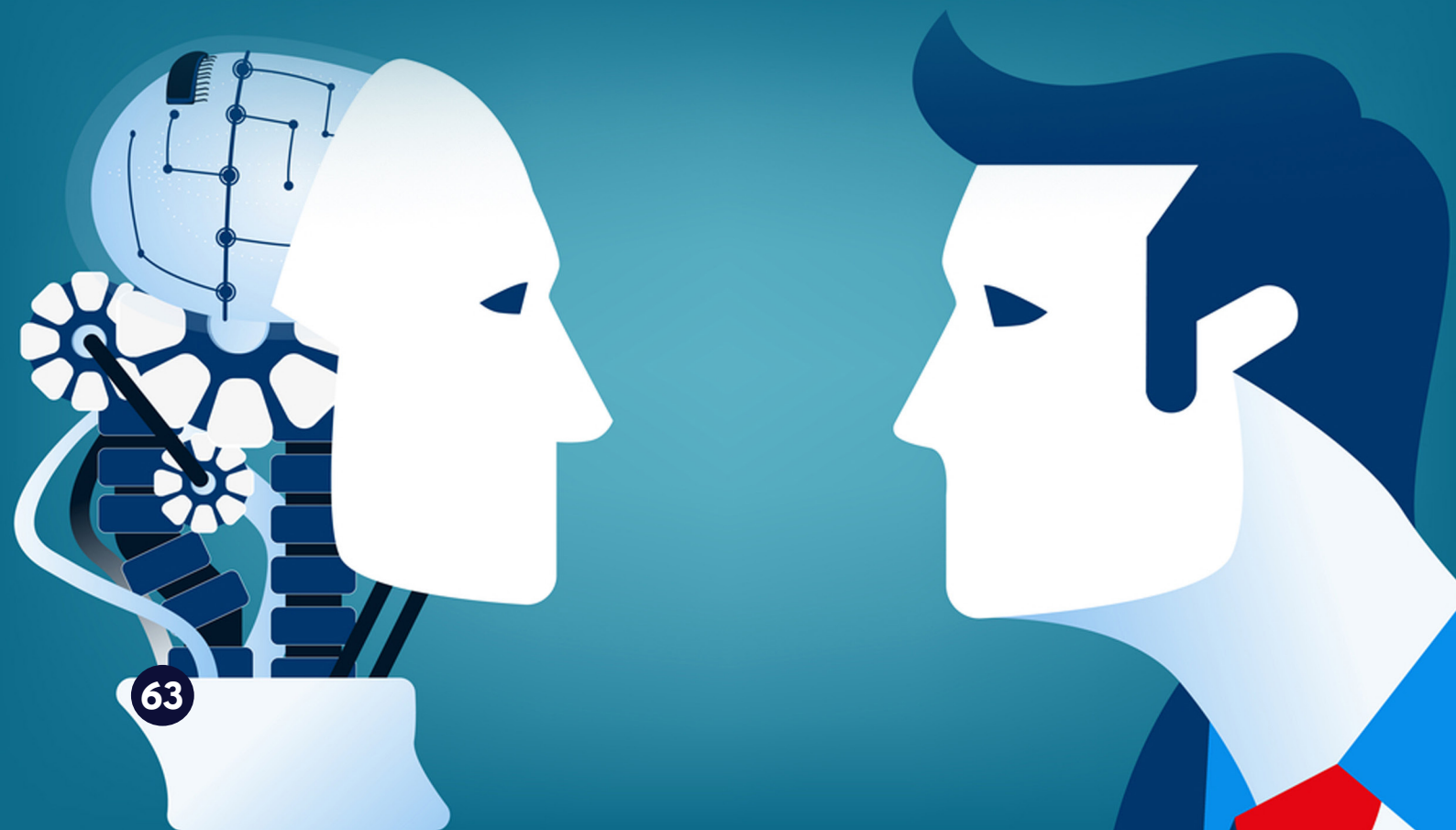

3. عالم بيانات

تصدرت علوم البيانات قائمة الوظائف الناشئة لمدة ثلاث سنوات، وسوف يستمر الطلب على هذا التخصص في النمو عبر جميع الصناعات خلال السنوات القادمة.

4. مهندس برمجة الويب المتكامل

أدى التطور التكنولوجي السريع إلى ظهور مهن جديدة مثل مهندس برمجة الويب المتكامل، وهي الوظيفة التي يجمع فيها الشخص بين مهارات مصمم الويب ومطور الويب، ومنذ عام 2015 زاد التوظيف لهذا المنصب بنسبة 35% سنويًا.

5. مهندس موثوقية الموقع

- هو الشخص المسؤول عن عمليات تطوير التطبيقات وتشغيلها لتعمل بشكل صحيح، لذلك فمن المتوقع أن يستمر الطلب على هذه الوظيفة في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم.

6. أخصائي نجاح تجربة العملاء

- يقوم أخصائي نجاح تجربة العملاء بإدارة العلاقات مع العملاء، وقد نمت الوظائف المتعلقة بنجاح تجربة العملاء بنسبة 34% منذ عام 2018، ومعظم المتخصصين في هذه الوظائف يعملون في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وهي أمور صارت ضرورية من أجل تقديم تجربة عملاء ناجحة.

7. مسؤول تطوير المبيعات

- ظهرت هذه الوظيفة في قائمة الوظائف الناشئة أكثر من مرة، وتكمن أهميتها في النمو المستمر للخدمات التقنية لمسؤولي المبيعات، من أجل إيجاد عملاء جُدد.

8. هندسة البيانات

- تعد البيانات في الوقت الحاضر موردًا قيمًا داخل جميع أنواع المؤسسات، وتحتاج المؤسسات إلى متخصصين محترفين يمكنهم تشييد بنية تحتية لتنظيم البيانات، وقد ارتفع معدل توظيف هؤلاء المتخصصين بنسبة 35% منذ عام 2015.

9. متخصص الصحة السلوكية

هو الشخص المسؤول عن تقديم الرعاية للأشخاص الذين يعانون من أمراض مثل التوحد والاضطرابات السلوكية، وتتنوع مجالات العمل في هذه المهنة، مما يوفر العديد من الفرص لمتخصصي الصحة السلوكية.

10. أخصائي الأمن السيبراني

يمثل الأمن السيبراني أولوية بالنسبة للشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات، من أجل مواجهة سرقة البيانات المهمة، وقد زادت الوظائف الشاغرة لمتخصصي أمن تكنولوجيا المعلومات بنسبة تزيد على 50% مقارنة بالسنوات الماضية.

صدر من مجلة الأفق الإستراتيجي